

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 17

الجمعة، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، وبلدي النمسا.

يتقدم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة بوتيرة سريعة. وتتطوي التكنولوجيات الجديدة والناشئة على آفاق واعدة للنهوض برفاه الإنسان ويمكن أن تساعد في حماية المدنيين بشكل أفضل في النزاعات في ظروف معينة. ومع ذلك، فإن استخدام تطبيقات تكنولوجية جديدة، كتلك المتعلقة بالتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، يثير أيضا شواغل جدية من المنظورات الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية. ولذلك، نرى أن هناك حاجة ملحة إلى أن يعزز المجتمع الدولي فهمه لتلك المخاطر والتحديات وأن

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روتلين (النمسا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها

المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "الأسلحة التقليدية".

السيد كمنت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا

البيان بالنيابة عن 69 دولة: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلو، تشيكيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، دولة فلسطين،

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّرة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-64517 (A)



كما نعتبر أنه من المهم زيادة تعميق فهمنا لتلك المسائل. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان عن عقد مؤتمر دولي، ستستضيفه هولندا، بشأن التطوير العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه والإعلان عن مؤتمر إقليمي، ستستضيفه كوستاريكا، بشأن الأثر الاجتماعي والإنساني للأسلحة ذاتية التشغيل. ونرحب أيضا بالعمل الذي يضطلع به الأمين العام في إطار مبادرة خطتنا المشتركة (A/75/982) لوضع برنامج للسلم، يبرز منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بوصفها أحد المجالات الأساسية. وندعو الأمين العام إلى مواصلة العمل بشكل استباقي بشأن تلك المسألة الهامة، بما في ذلك حث الدول على إحراز تقدم نحو التوصل إلى نتيجة في اجتماع فريق الخبراء الحكوميين.

تقدم المنظمات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومنظمات المجتمع المدني والأوساط المعنية بالتكنولوجيا إسهامات هامة في المناقشات الدولية بشأن كيفية معالجة المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة والتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، بما في ذلك الأبعاد الأخلاقية وأبعاد حقوق الإنسان والأبعاد المجتمعية والتكنولوجية. وتعزز مشاركتهم كثيرا مناقشاتنا الجارية. ونحث الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، إلى جانب جميع الدول الأعضاء، على تكثيف نظرها في تلك المسائل. ونحن ملتزمون بتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة مسألة التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم هو اليوم 239 من الغزو الواسع النطاق الذي شنته روسيا الإرهابية على أوكرانيا. وتواصل القوات الروسية مهاجمة المدن والقرى المسالمة في أوكرانيا بشكل عشوائي باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة التقليدية. كما يستخدم الجيش الروسي بنشاط الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق، بما في ذلك الذخائر العنقودية والأسلحة الحرارية الضغطية، التي تسبب إصابات في صفوف المدنيين وأضراراً جسيمة في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس والمستشفيات وغيرها من الأعيان المدنية.

يتصدى لها باعتماد قواعد وتدابير مناسبة، مثل المبادئ والممارسات الجيدة والحدود والقيود. ونحن ملتزمون بدعم وتعزيز الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال الحفاظ على المسؤولية البشرية والمساءلة في استخدام القوة.

وقد أنجز عمل هام، ولا يزال العمل جارياً، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك إقرار المبادئ التوجيهية الـ 11 في عام 2019، وهي المبادئ التي ينبغي، في جملة أمور، أن تواصل توجيه عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومما يشجعنا أيضاً أن مقترحات بشأن التدابير والخيارات الممكنة قد قدمت ونوقشت في فريق الخبراء الحكوميين. وعلى الرغم من أنه ثبتت صعوبة ترجمة التقدم المحرز في مناقشات الاتفاقية إلى مزيد من النتائج الملموسة، فإن النظر في مقترحات موضوعية قد يسر بلورة فهم مشترك وتقارب بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية. وشمل ذلك، على وجه الخصوص، النهج القائم على حظر منظومات أسلحة ذاتية التشغيل لا يمكن استخدامها امتثالاً للقانون الدولي الإنساني وتنظيم أنواع أخرى من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. وقد يكون لدى الدول فهم مختلف بشأن مصطلحات مثل "حسن التقدير البشري" و "التحكم البشري" و "التدخل البشري". ومع ذلك، هناك أيضاً اعتراف يتشاطرته الكثيرون بأن العنصر البشري أساسي في استخدام القوة ويجب أن يظل كذلك.

وإزاء تلك الخلفية، نشدد على ضرورة أن يمارس البشر التحكم وحسن التقدير والتدخل بشكل مناسب فيما يتعلق باستخدام منظومات الأسلحة من أجل كفالة امتثال أي استخدام للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وبقاء البشر مسؤولين عن القرارات المتعلقة باستخدام القوة. وإذ ننطلق إلى المستقبل، فإننا نسلم بأهمية تركيز الجهود بشكل خاص على وضع الإطار المعياري والتشغيلي المتعلق بالأسلحة الذاتية التشغيل حيثما كان ذلك مناسباً وضرورياً، بما في ذلك من خلال القواعد والحدود المتفق عليها دولياً.

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبعد غزو روسيا الواسع النطاق لأوكرانيا، أصبحت مشكلة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب حادة بشكل خاص، على الرغم من أن روسيا كانت تنشرها باستمرار على الأراضي الأوكرانية على مدى السنوات الثماني الماضية. وتسبب مخلفات الذخائر العنقودية والقنابل والألغام المضادة للأفراد، إلى جانب المتفجرات من مخلفات الحرب، تلوثاً هائلاً وتشكل تهديداً طويل الأمد للمدنيين. وبينما يتخلى العالم المتحضر بأسره عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد ويحظرها، فإن روسيا تزيد من استخدامها في أوكرانيا، بل وتجرب أنواعاً جديدة من الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك "POM-3 Medallion" وغيرها من الألغام. وحينما تنسحب روسيا من الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، ينصب أفرادها العسكريون الفخاخ المتفجرة التي يحظرها القانون الدولي على نطاق واسع، حتى في المرافق الغذائية والمساكن الخاصة والجثث البشرية. وجرائم الحرب التي يقترفها المحتلون الروس تُرتكب حتى ضد الأطفال الأوكرانيين. ويعتمد الغزاة تلغيم الألعاب والأشياء اللامعة التي تجذب انتباه الأطفال. ويقوم أفراد القوات المسلحة الأوكرانية ودوائر الطوارئ الحكومية وغيرها من الوكالات، الذين يخاطرون بحياتهم يومياً، بعمليات إزالة الألغام في الأراضي المحررة. ومع ذلك، سيبدأ العمل الرئيسي بعد الانسحاب الكامل للقوات الروسية من أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك 48 متكلماً على قائمة المتكلمين لهذه المجموعة. وكما تعلم الوفود، واستناداً إلى برنامج العمل الحالي، ينبغي للجنة أن تختتم نظرها في المجموعة اليوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى قرار اللجنة بعدم عقد جلسات يوم الإثنين، 24 تشرين الأول/أكتوبر. وبالنظر إلى كم العمل المتراكم حالياً والقائمة الطويلة للمتكلمين في المجموعات الأربع المتبقية، يود مكتب اللجنة الأولى أن يقترح أن تجتمع اللجنة يوم الإثنين المقبل، 24 تشرين الأول/أكتوبر، في الصباح وبعد الظهر من أجل البدء في الاستماع إلى المتكلمين بشأن مجموعتي "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي" و"نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي". وستمكن

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، كثفت روسيا الإرهابية هجماتها ضد البنية التحتية الحيوية والمباني السكنية. وقُتل أو جُرح عشرات الأشخاص، بمن فيهم أطفال. وقد تضرر ثلث البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. ولحقت أضرار بمباني بعثتين دبلوماسيتين في كييف. وتضرب روسيا محطات توليد الطاقة الكهربائية، التي ليس لها غرض عسكري، من أجل حرمان السكان المدنيين من احتياجاتهم الأساسية - التدفئة والكهرباء والمياه - في خضم بدء درجات الحرارة المتدنية. وستحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن الفظائع التي ترتكبها ضد شعب أوكرانيا. وأود أيضاً أن أذكر بأن توفير الأسلحة لشن حرب عدوانية في أوكرانيا وقتل المواطنين الأوكرانيين يجعل إيران متواطئة في جريمة العدوان وجرائم الحرب والأعمال الإرهابية الروسية ضد أوكرانيا.

وتستخدم روسيا بنشاط طائرات قتالية مسيرة إيرانية الصنع. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر على وجه الخصوص، أطلقت مئات الطائرات الانتحارية المسيرة الإيرانية لضرب المباني السكنية ومحطات الطاقة والجسور والملاعب وغيرها من الأعيان المدنية في المدن الأوكرانية. ولذلك، ندعو إيران إلى التوقف فوراً عن تزويد روسيا بأي أسلحة. وإلا، فإن إيران ستتحمل المسؤولية، بالمعنى الدقيق للكلمة، بما في ذلك في إطار الإجراءات القانونية الدولية الجارية للتعامل مع جرائم روسيا ضد أوكرانيا. وتواصل إيران الادعاء بأنها تحافظ على الحياد في الحرب وأنها لا تقدم أسلحة لأي من الجانبين. ومع ذلك، فإن الوقائع الحقيقية على أرض الواقع تتناقض مع هذه الادعاءات. وستتخذ أوكرانيا جميع التدابير المتاحة لحماية سكانها المدنيين وسيادتها وسلامتها الإقليمية من العدوان الخارجي، بينما تمارس حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وقد نجحت قوات الدفاع الأوكرانية بالفعل في إسقاط 230 طائرة مسيرة من طراز شاهد-136، والتي أخفتها روسيا بمكر تحت علامة "جيران-2".

وتكرر أوكرانيا تأكيد دعمها الكامل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية أوتاو وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار

الإعلان، التي قادتها أيرلندا بخبرة، عملية طويلة وعبرت عن تجربة العديد من الدول والسكان المدنيين في حرب المدن على مدى فترة طويلة. وتشكل هذه التجارب، التي شعر بها الناس في جميع أنحاء العالم ولسنوات عديدة، حجة مقنعة لتوفير حماية أكبر للمدنيين الذين يجدون أنفسهم في مرمى نيران حرب المدن. وتقدر نيوزيلندا قيادة أيرلندا القوية ورؤية والتزام مجموعة متزايدة باستمرار من الدول والدعوة الدؤوبة، وترحب بخبرة المنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني، التي اجتمعت جميعها لوضع تلك الوثيقة الهامة. ونؤيد بقوة الإعلان السياسي والتدابير العملية التي سيضعها لحماية المدنيين من الضرر الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونشجع جميع البلدان على التوقيع على هذا الصك والاضطلاع بدورها في تحقيق عالميته وتنفيذه بالكامل.

يطرح التطور السريع لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل تحديات قانونية وأخلاقية وأمنية خطيرة. ومعالجة هذه الشواغل من خلال قواعد وحدود جديدة ملزمة قانونا هي أحد أكثر البنود إلحاحا في جدول أعمال نزع السلاح. وتريد غالبية الدول أن ترى تقدما حقيقيا بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل من خلال محظورات وقواعد وحدود جديدة. وعلى الرغم من سعي قلة لإحباط التقدم المتعدد الأطراف بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فقد بدأت الدول الالتفاف حول عدة مجالات للتقارب، كما يتضح من البيان المشترك الذي أدلت به النمسا اليوم باسم 69 دولة، بما فيها نيوزيلندا. وكمساهمة منها في تحقيق ذلك التقدم، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن ترعى عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتحديد مجالات التقارب، بما في ذلك في حلقة عمل للدول المهتمة عقدت في جنيف في وقت سابق من هذا العام. ويقع الآن على عاتق الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تبرهن على أن بإمكانها أن تترجم التفاهات الموضوعية التي تبلورت بشكل هادف إلى تقدم رسمي متفق عليه. ونتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف في الاتفاقية تحقيقا لتلك الغاية.

لا تزال العواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية تشكل حافزا لدعونا لمعاهدة

هاتان الجلسان العامتان الإضافيتان للجنة من استنفاد قائمة المتكلمين في المناقشات المواضيعية في الوقت المناسب والالتزام بجدولها الزمني لبدء مرحلة البت يوم الجمعة، 28 تشرين الأول/أكتوبر.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدما على هذا النحو وعقد جلستين عامتين يوم الإثنين، 24 تشرين الأول/أكتوبر؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية بشأن المجموعة المعنونة "الأسلحة التقليدية".

السيد كلاتربوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): بينما يتصدى المجتمع الدولي للآثار المترتبة على النزاعات الجديدة والمتصاعدة وأعلى مستوى من المخاطر النووية منذ نهاية الحرب الباردة، والتحديات الأمنية الجديدة في مجال الفضاء والمجال السبراني، من المهم أن نواصل التركيز أيضا على مسائل الأسلحة التقليدية. وكما تبين لنا من خلال غزو روسيا غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا، شهد هذا العام العديد من الأمثلة على استخدام الأسلحة غير المشروعة واستخدام الأسلحة المشروعة بطرق غير مشروعة - وكثير منها يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني. وشهدنا استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والذخائر الفوسفورية، فضلا عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتدين نيوزيلندا كل هذا الاستخدام والسلوك وتدعو جميع الدول التي لم توقع وتنفذ بعد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكولات ذات الصلة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة إلى أن تفعل ذلك. وقد حان الوقت الآن لدعم القواعد الهامة الكامنة في صميم تلك المعاهدات وإظهار التزامنا بدعم القانون الدولي الإنساني وتعزيز حماية المدنيين.

وبالنظر إلى جميع التحديات التي نواجهها، يسر نيوزيلندا جدا أن يكون لدينا مجال واحد على الأقل من مجالات التقدم للاحتفال به في هذا العام - وهو الانتهاء من الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وكانت المفاوضات بشأن ذلك

صفوف القوات العسكرية والمدنيين. وفي بوركينافاسو، ارتفعت حوادث تفجير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من حوالي 80 حادثة في عام 2016 إلى أكثر من 1 800 في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، بين عامي 2016 و 2019، نُسبت أكثر من 4 000 حالة وفاة مسجلة في النيجر وبوركينا فاسو ومالي إلى تفجير أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

إن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تدعو على وجه الاستعجال إلى اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة للتعامل بحزم مع أمن الأسلحة التقليدية من أجل حرمان الإرهابيين والجماعات المتطرفة من الوصول إليها لاستخدامها في أنشطتهم المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وأجزاء أخرى من العالم. ونؤكد مجدداً، في هذا الصدد، الأهمية المستمرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المنبثق عنه ومعاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في الجهود العالمية الرامية إلى منع حيازة الأسلحة التقليدية بصورة غير مشروعة وانتشارها وإساءة استخدامها.

ونرحب بالوثائق الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونكرر تأكيد دعمنا لإنشاء برنامج للأمم المتحدة للزمالات والتدريب في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ونعرب أيضاً عن تقديرنا لجهود المؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في آب/أغسطس في جنيف. ونؤكد من جديد أهمية التعاون والمساعدة الدوليين من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك من أجل تحقيق عالميتها. فالمعاهدة مهمة جداً في

تجارة الأسلحة. ويُسهّم تعزيز معاهدة تجارة الأسلحة للقواعد المنظمة لتجارة الأسلحة التقليدية إسهاماً هاماً في الأمن الدولي والإقليمي والحد من المعاناة الإنسانية. والتنفيذ الكامل للمعاهدة أساسي لتحقيق أهدافها. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا، بصفتها الرئيس المنتهية ولايته لصندوق التبرعات الاستثمارية لمعاهدة تجارة الأسلحة، أن تسهم عن كثب في هذا العمل منذ عام 2019، ونحث جميع الدول التي تطلب المساعدة لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على النظر في تقديم طلبات مشاريع إلى الصندوق. فصندوق التبرعات الاستثمارية أداة فريدة وفعالة وقوية لتحسين تنفيذ أحكام معاهدة تجارة الأسلحة.

السيدة كواشي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال الانتشار الواسع لاستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتدفق غير المشروع المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى الجماعات المسلحة، لا سيما في غرب أفريقيا، مصدر قلق بالغ لغانا، لأنهما يشكلان تهديداً رئيسياً للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للقارة. ولا توجع تلك الأسلحة غير المشروعة معظم النزاعات في المنطقة فحسب، بل إنها تحبط أيضاً جهود حل النزاعات وتعطل عمليات حفظ السلام وتسهم في زيادة الإجرام وعنف الشباب وأخذ الرهائن والجرائم العابرة للحدود.

ولذلك، ترحب غانا بفرصة التكلم بشأن مجموعة "الأسلحة التقليدية"، وتؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.16).

أدى تأثير التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا إلى ما يقرب من 346 هجوماً إرهابياً في القارة الأفريقية خلال الربع الأول من عام 2022 وحده، وقعت 49 في المائة منها في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وتسببت في نزوح داخلي للسكان في المنطقة.

وبالمثل، كانت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي أصبحت سلاحاً من أسلحة الحرب بالنسبة للجماعات المسلحة والإرهابية في المنطقة دون الإقليمية، أحد الأسباب الرئيسية للسائر البشرية في

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال التكديس والانتشار المفرط للأسلحة التقليدية يشكلان تهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين وسلامة المدنيين. والتنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الوثائق الدولية ذات الصلة والخطوات العملية المتخذة لتحقيق تلك الغاية ضروريان للتصدي لذلك التهديد. إن مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الألغام الأرضية، وتخزينها واستخدامها أمر في غاية الإلحاح من الناحية الإنسانية ويتطلب عملا حاسما متعدد الأطراف. ويمكن أن يسهم ذلك أيضا إسهاما هاما في جهود إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

إن أذربيجان أحد أكثر البلدان الملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في العالم. وقد زرعت أرمينيا هذه الأجهزة خلال احتلالها العسكري لأراضيها لما يقرب من ثلاثة عقود. ومنذ توقيع البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أبطلت أذربيجان مفعول أكثر من 67 000 لغم أرضي من الألغام المضادة للأفراد وتلك المضادة الدبابات، فضلا عن متفجرات أخرى من مخلفات الحرب، في الأراضي المحررة. ولفهم حجم مهمة إزالة الألغام، تشكل المنطقة التي طُهرت حتى الآن ما يقرب من 4 في المائة من إجمالي المناطق الخاضعة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويمكن تخفيف حدة تلك المشكلة الإنسانية بإفراج أرمينيا عن جميع خرائط حقول الألغام. فبعد انتهاء النزاع، نفت أرمينيا أولا وجود أي خرائط ثم سلمت بعض سجلات حقول الألغام قبل عام 2020. وفي حين أن هذه السجلات تشكل 5 في المائة من جميع المناطق المحررة، فإن حوالي 25 في المائة فقط من تلك السجلات ثبت أنها دقيقة.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، سقط أكثر من 300 3 مواطن أذربيجاني ضحايا للألغام، بمن فيهم 357 طفلا و 38 امرأة. وفي فترة ما بعد النزاع، خلال السنتين الماضيتين، قُتل ما يقرب من 260 مدنيا وعسكريا أذربيجانيا أو أصيبوا بجروح خطيرة بسبب انفجارات الألغام.

تعقب مصدر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهي بمثابة أساس للرصد على الصعيدين المحلي ودون الإقليمي.

ونناشد البلدان المصنعة والمصدرة للأسلحة أن تحترم نظام شهادات الإعفاء لواردات الأسلحة إلى غرب أفريقيا، الذي أنشأته اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، من أجل الحد من عمليات تحويل الوجهة والنقل غير المشروع. ونعتقد أن تعميق التعاون بين المنظمات الدولية والاتحاد الأفريقي، دون شروط مسبقة، سيوفر الدعم للبرامج الإقليمية، مثل إسكات البنادق في أفريقيا، وهي مبادرة رائدة ضمن خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، التي تطمح إلى إنهاء النزاع والعنف الجنساني والتطرف والجريمة في أفريقيا.

ويعتقد وفد بلدي أن إدارة الذخيرة ومراقبتها أمران حيويان لتقريب العالم وبشكل أسرع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16.4، الذي يدعو إلى إجراء تخفيض كبير في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحلول عام 2030. وفي سياق التصدي لآفة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ندعو بقوة إلى اتباع نهج كلي طوال دورة الحياة لضمان إدارة الذخيرة التقليدية إدارة آمنة ومأمونة وخاضعة للمساءلة ومنع تحويل وجهة المخزونات إلى مستخدمين غير مأذون لهم. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى نجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا لمعالجة الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة على مدى دورة الحياة الكاملة.

في الختام، نعتقد غانا أن الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية يجب أن تُعطى نفس الأولوية التي تحظى بها أسلحة الدمار الشامل، نظرا للدمار الهائل الذي يمكن أن تحدثه، خاصة عندما تقع في أيدي من يشكلون خطرا. ونحث المجتمع الدولي على إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتصدي بطريقة استباقية وحازمة للتهديدات التي يشكلها التكديس والانتشار غير المشروعين للأسلحة التقليدية.

السيدة ألفارادو (بيرو) (تكلت بالإسبانية): انتشار الأسلحة آخذ في الازدياد ولا يزال يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار داخل النظام الدولي. وهذا الاتجاه التصاعدي يشبه انتشار الفيروس عبر البلدان والمجتمعات. وحرضت الحرب أيضا على حملة لتبرير تلك الدوامة الخطيرة نحو توسيع وتحسين الترسانات العسكرية بوصف ذلك سياسة للدولة.

إن توريد الأسلحة التقليدية، من الأسلحة الثقيلة والمدفعية ذات العيار الكبير إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، يهيمن على الاقتصادات، ويفيد المصنعين والمصدرين ويتدخل في أمننا وتمتينا الاجتماعية والاقتصادية. وقد بلغ الإنفاق العالمي على الذخيرة حوالي 15 بليون دولار ويستمر في الارتفاع. وكل عام، يتم إنتاج ما يكفي من الرصاص لقتل ما يقرب من ضعف عدد الناس على هذا الكوكب. والذخيرة عنصر أساسي لتشغيل الأسلحة النارية. إنها الوقود الذي يديم العنف. ولذلك، فإن تحديد مصادر الذخيرة وطرق الإمداد يمكن أن يكون بنفس أهمية تحديد تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

لكن يبدو أن تلك الحجج لا تلقى آذانا صاغية، بالنظر إلى أن بعض الدول تعرقل علنا المفاوضات بشأن تنظيم هذه المسألة الحاسمة، في حين أن دولا أخرى، لنفس الهدف، تتجاهل تماما نداءات المنطقة الأكثر تضررا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويل وجهتها، وبدلا من ذلك تنشئ عمليات موازية.

وقبل عدة أشهر، اجتمعنا في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي توليه بيرو أولوية قصوى. وللأسف، لم تتضمن وثيقته الختامية أي ذكر لشواغلنا إزاء الاتجار غير المشروع بذخائر هذه الأسلحة وإساءة استخدامها. وسيتيح المؤتمر القادم لاستعراض برنامج العمل فرصة للدول المتضررة لإعادة إدراج مسألة الذخائر في برنامج العمل، مع عدم الإخلال بالمحافل الجديدة التي أنشئت.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للعمل القيم والممتاز الذي اضطلعت به زميلتي وصديقتي العزيزة، السفيرة نهرا

وعلى الرغم من الالتزامات بإنهاء جميع الأنشطة العسكرية، واصلت القوات المسلحة الأرمنية زرع الألغام على نطاق واسع في أراضي أذربيجان. وثبت أن أكثر من 3 000 لغم أرضي مضاد للأفراد اكتشفت مؤخرا في مقاطعات كلجر، ولاتشين، وداشكسن الحدودية الأذربيجانية صُنعت في أرمينيا في عام 2021، وبالتالي، فإنها زُرعت هناك بعد توقيع البيان الثلاثي الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن الألغام المفخخة التي زرعتها القوات الأرمنية في المناطق السكنية في مقاطعة لاتشين قبل انسحابها منها في آب/أغسطس 2022 لا تدع مجالا للشك في أن الهدف كان إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا.

ويعوق خطر الألغام المعقد جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار الجارية في الأراضي المحررة في أذربيجان والعودة الآمنة لمئات الآلاف من النازحين داخليا إلى ديارهم. ويشكل النشر العشوائي للألغام الأرضية عبر المعابر النهرية والجسور الحقول الزراعية والمقابر والطرق جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني.

وهناك علاقة واضحة ومباشرة جدا بين إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والفوائد التي تعود على العائدين والنظام الاجتماعي والاقتصادي الأوسع. وتشكل أنشطة أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في أذربيجان دافعا لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الموارد الكبيرة التي حشدتها أذربيجان للتصدي للتهديدات الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية، لا تزال عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية تتطلب مزيدا من التمويل نظرا لحجم المناطق الملوثة بالألغام. ولا غنى عن زيادة الشراكة الدولية والتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للإجراءات المتعلقة بالألغام لمواصلة تعزيز الجهود الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في أذربيجان، وهي بالغة الأهمية لإنقاذ الأرواح وكفالة العودة الآمنة للنازحين داخليا إلى ديارهم.

وفي السياق الدولي، تؤيد أذربيجان أهداف اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وتواصل الإسهام طوعا لتحقيق أهدافها بالتصويت مؤيدة لمشاريع القرارات المتعلقة بتنفيذ تلك الاتفاقية في الجمعية العامة.

البلدان المنتجة والمصدرة إعطاء الأولوية لمصالحها الاقتصادية، بينما تتسبب الأسلحة التقليدية في أكبر عدد من الضحايا والوفيات في جميع أنحاء العالم، وتؤجج النزاعات المسلحة والعنف، وتعوق التنمية المستدامة، وتجعل السلام والأمن الدوليين محفوفين بالمخاطر بشكل متزايد.

السيد دياك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ونيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.16). ويسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية.

من الصواب أن الأسلحة التقليدية تتساوى عموماً مع أسلحة الدمار الشامل في أجزاء معينة من العالم بسبب توزيعها على نطاق واسع، الذي تيسره جزئياً الثغرات في نظم المراقبة. وتجبرنا تلك الثغرات جميعاً على أن نحافظ على وجه الاستعجال على معاهدة الاتجار بالأسلحة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب التابع له، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، فضلاً عن مختلف الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

ومع ذلك، فإن اللامبالاة التي تشوب سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على وجه الخصوص هي التي تود السنغال أن تسترعي انتباه جميع الوفود إليها. وتشوب السجل، بوصفه الآلية العالمية الوحيدة لتعزيز الشفافية والثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، عدة أوجه قصور تقوض أهميته ومصداقيته. وثلاثة من أوجه القصور هذه تستحق تسليط الضوء عليها.

الأول هو عدم وجود فئة ثامنة في السجل تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكي يفي السجل بتعريفه على نحو كاف، يجب أن يدرج، كأمر حتمي، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جانب الفئات التقليدية السبع الأخرى، لأنه في الواقع سجل الأسلحة التقليدية، وليس سجل فئات معينة من الأسلحة التقليدية.

كوينتيريو كوريا، ممثلة كولومبيا، في المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي تشارك بيرو في تقديمه (A/C.1/77/L.50). ومن المؤسف أن الأسلحة ذات الآثار الفتاكة العشوائية لا تزال تستخدم، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني.

وتواصل بيرو، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، الوفاء بالتزامها بأن تكون بلداً خالياً من الألغام المضادة للأفراد. وجهودنا في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية - العمل الذي يجري الاضطلاع به حالياً بالاشتراك مع البلد الصديق إكوادور - تتخذ نهجاً شاملاً لمساعدة الضحايا وإزالة الألغام. ويتجسد أيضاً التزام بيرو بنزع السلاح للأغراض الإنسانية في اتفاقية أوسلو. وندين استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف، وندعو جميع البلدان التي تنتج وتستخدم هذه الأسلحة إلى الانضمام إلى الاتفاقية للحيلولة دون وقوع المدنيين الأبرياء ضحايا لعواقب وجود تلك الأسلحة العشوائية.

إن التقدم في التكنولوجيا العسكرية نحو تحقيق المزيد من التشغيل الذاتي قادنا إلى سيناريو تتمتع فيه الآلات بالقوة والسلطة التقديرية لإنهاء حياة البشر. وفي حين أن هذا غير مقبول أخلاقياً، إلا أنه لا يزال غير محدد من الناحية القانونية. وتشكل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مصدر قلق كبير للبشرية وتتطلب استجابة سياسية وقانونية عاجلة من المجتمع الدولي. وترى بيرو أن أفضل رد في هذا الصدد هو فرض حظر ملزم قانوناً. إن التنظيم من خلال معاهدة جديدة هو أكثر الطرق فعالية لمعالجة عدم اليقين المتزايد حول ما هو مقبول أو غير مقبول فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل المتزايدة التعقيد.

ونشهد تكرار نفس المخططات الأمنية الاستراتيجية في معالجة نزع السلاح التقليدي كما هو الحال بالنسبة لنزع السلاح النووي، بهدف قيام بعض الدول بإدامة قوتها العسكرية. ونلاحظ أيضاً كيف تواصل

أن مستوى الشفافية المطلوب من تلك البلدان فيما يتعلق بمشترياتهما أعلى من المستوى المتوقع من البلدان التي تحصل على الأسلحة من الإنتاج المحلي. ولا بد من تصحيح تلك الثغرة بغية تمكين السجل من تغطية الشكليات الرئيسيين لحيازة الأسلحة التقليدية على قدم المساواة، ومن ثم الوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في تحديد ومنع التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية.

ويتعلق العيب الثالث في السجل بعدم كفاية قدرات أمانته. ويقوم فريق الخبراء الحكوميين لعام 2022 المكلف باستعراض السجل بدراسة هذه المسألة ويقدم توصيات تستحق دعمنا الكامل. ومع ذلك، فإن مواجهة تلك التحديات تتطلب منا، أولاً وقبل كل شيء، زيادة الوعي داخل المجتمع الدولي بالحالة المقلقة التي يجد السجل نفسه فيها. وهذا هو الغرض من الحدث الجانبي الذي سينظمه مكتب شؤون نزع السلاح بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في 25 تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء السجل. ولذلك، تدعو السنغال جميع الوفود إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.48 بشأن الشفافية في مجال التسلح والتصويت مؤيدة له.

السيدة كامبوش (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل تستحق اهتمامنا، ينبغي ألا تحجب مسألة الأسلحة التقليدية. والواقع أن القسم الأكبر من الإصابات والوفيات في سياق النزاعات المسلحة سببه الأسلحة التقليدية. كما أننا ندرك بشكل مؤلم المخاطر التي يتعرض لها النظام العام من جراء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وهذا هو السبب في أن الأسلحة التقليدية لا تزال من أكثر المواضيع حساسية في جدول أعمال نزع السلاح. وتعترف البرازيل، من ناحية، بمشروعية حيازة واستخدام أسلحة تقليدية معينة لأغراض الأمن الوطني والاتجار بها، على النحو الذي تنظمه معاهدة تجارة الأسلحة. ومن ناحية أخرى، يجب أن نكون مدركين لآثارها المزعزعة للاستقرار. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة أن هذه الأسلحة قد تستخدم بطريقة عشوائية تنتهك القانون الدولي

وعلاوة على ذلك، فإن السجل، بإدماجه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كقائمة بذاتها، سيأخذ في الحسبان أنواع الأسلحة التقليدية التي تشكل أكبر تهديد أمني للعديد من البلدان. ومن شأن ذلك أن يشجع تلك البلدان على إيلاء اهتمام أكبر لتقديم تقاريرها، مما يساعد على رفع مستوى المشاركة في السجل، الذي ما فتئ يتناقص باطراد منذ عدة سنوات.

وعلاوة على ذلك، صحيح أن إنشاء الفئة الثامنة سيخلق عبئاً إضافياً فيما يتعلق بأعمال جمع البيانات المتعلقة بنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتالي يمكن أن يؤدي ببعض البلدان إلى الإبلاغ عن معلومات غير كاملة. لكننا نعتقد، فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، أن من الأفضل أن تقدم البلدان معلومات غير كاملة مع مجال لتحسين ممارساتها في الإبلاغ بدلاً من عدم المشاركة في السجل على الإطلاق.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتاد العديد من الدول بالفعل على تسجيل عمليات نقلها الدولية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموجب صكوك أخرى، مثل معاهدة تجارة الأسلحة. ولذلك، ينبغي ألا يكون الانتقال من صيغة 1+7 إلى الفئة الثامنة أكثر من مهمة إدارية بسيطة، إذا عرض على البلدان خيار استخدام المعلومات التي قدمتها بالفعل بموجب معاهدة تجارة الأسلحة لتقديم تقرير إلى السجل. وقد تم فتح هذا الاحتمال المثير للاهتمام في المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ومن هنا تأتي أهمية تعزيز التنسيق بين أمانتي معاهدة تجارة الأسلحة والسجل.

والعيب الثاني في السجل هو أنه لا يغطي سوى النقل الدولي للأسلحة التقليدية، بينما يمكن لبعض الدول الحصول على هذه الأسلحة من خلال صناعات الأسلحة الوطنية الخاصة بها. وبعبارة أخرى، يطلب إلى البلدان أن تبلغ عن عمليات النقل الدولي للأسلحة التي تقوم بها، ولكنها لا تقدم سوى معلومات إضافية عامة فيما يتعلق بإمداداتها من الأسلحة عن طريق الإنتاج الوطني. وتلك الحالة تجعل السجل تمييزياً تجاه البلدان التي تعتمد على واردات الأسلحة. والواقع

معينة. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديرنا للدعم الذي تلقيناه أثناء رئاستنا للفريق. وتلقى فريق الخبراء الحكوميين في دورته لعام 2022 عددا كبيرا من المقترحات من الأعضاء والمراقبين، والتي أثرت بشكل كبير النقاش الحالي وأشارت إلى الخيارات المستقبلية الممكنة لوضع إطار دولي بشأن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وبالإضافة إلى دورتيه الرسميتين، عقد الفريق ثلاثة اجتماعات غير رسمية فيما بين الدورتين وتمكن من الموافقة على تقرير قائم على توافق الآراء في تموز/يوليه الماضي.

ونعتقد أن عمل فريق الخبراء الحكوميين يشمل موضوعا ذا أهمية استراتيجية يستحق اهتماما شديدا من جميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والمجتمع الدولي. وهناك نداء متزايد من مختلف الجهات - الدول والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية - لمناقشة ووضع إطار عالمي بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، كما أشارت إلى ذلك الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، في بيانها الافتتاحي أمام اللجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.2). ويشاطرنا وفدي اعتقادها بأنه يجب على الدول أن تضيق خلافتها وأن تكثف عملها للاتفاق على طريق يؤدي إلى صك دولي فعال. وتلاحظ البرازيل أن هذا الشاغل المشترك أدى إلى اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 22/51 بشأن آثار التكنولوجيا الجديدة والناشئة في المجال العسكري على حقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، قدم البيان المشترك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الصادر في إطار هذه المجموعة مساهمة إيجابية أخرى في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين. ونأمل أن تضفي هذه الجهود زخما متجددا على عمل فريق الخبراء الحكوميين بغية ضمان التصدي للمخاطر والتحديات المتعلقة بالاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي بشكل مناسب وفعال.

السيد خالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من المناطق حول العالم، لا سيما في أفريقيا. وفي مواجهة ذلك التحدي العالمي، دأبت الجزائر على

الإنساني وتتعارض مع نص الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ولتحقيق توازن دقيق بين تلك الاعتبارات، يجب تحديث نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة الخاص بهذه الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للنظام أن يتصدى للتحديات التي تفرضها التكنولوجيات الناشئة المطبقة على تطوير الأسلحة التقليدية.

وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، أيدت البرازيل، في محافل مختلفة، المناقشات المستمرة بشأن كيفية تحسين الأنظمة والضوابط الحالية في مواجهة الطابع المتطور للموضوع. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على سبيل المثال، نؤيد المناقشات بشأن تحسين الصك الدولي للتعقب. وينبغي ألا تمكن التكنولوجيات الحديثة المطبقة في الميدان، مثل الأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة المصنوعة من البوليمرات والطباعة ثلاثية الأبعاد، المجرمين والجهات من غير الدول من أن تكون لها اليد العليا فيما يتعلق بجهود الحكومات لقمع الاتجار غير المشروع. وبالمثل، فيما يتعلق بالذخيرة، ندعو في كل من الدورة الأخيرة لفريق الخبراء الحكوميين والدورة الجارية للفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى اعتماد معايير دنيا لوضع العلامات الحدودية بغية تعزيز أنشطة التعقب في المعركة الحاسمة ضد تحويل وجهة الذخيرة.

وتمشيا مع ذلك النهج، حافظت البرازيل لسنوات عديدة على مشاركة نشطة فيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بغية تشجيع إجراء مناقشة مناسبة وفعالة وعملية المنحى بشأن تنظيم منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وعلى وجه الخصوص، شددنا على الحاجة إلى تنظيم يعترف بالأهمية المركزية للسيطرة البشرية في تطوير واستخدام المنظومات الذاتية التشغيل، وفقا لمعايير ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وتجسيدا لتلك المشاركة الطويلة الأمد، عُيّن الممثل البرازيلي الخاص لمؤتمر نزع السلاح، السفير فلافيو داميكو، في وقت سابق من هذا العام لرئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ولا تزال تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن إسكات الأسلحة في أفريقيا.

إن الجزائر، إذ تؤكد من جديد التزامها التاريخي بالقانون الدولي الإنساني وتطويره، تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها، التي هي طرف فيها. وفي هذا السياق، تأمل الجزائر أن يسمح الإطار القانوني الإنساني بمواصلة تطوير وتدوين القواعد والمبادئ الإنسانية التي تضع البشر وحمايتهم الكاملة والفعالة فوق كل الاعتبارات الأخرى. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن التطور التكنولوجي السريع والاستخدام المحتمل لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في النزاعات المسلحة أمر يثير قلقاً عميقاً، فإن الجزائر تؤيد عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وتتطلع إلى تعزيز ولايته في سياق أهداف ومقاصد الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة للسعي إلى وضع صك ملزم قانوناً بشأن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لجميع أصحاب المصلحة على جهودهم للنهوض بعمل فريق الخبراء الحكوميين نحو تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك مبادرة البيان المشترك الذي أدلى به صباح اليوم بالنيابة عن مجموعة من الدول، والذي يتشاطر بلدي أهدافه الرامية إلى تعزيز التقارب بشأن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق الأهداف النبيلة التي حددتها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد من بين أولوياتنا العليا أيضاً. وتجربة الجزائر، التي نفذت التزاماتها بموجب تلك الاتفاقية، واستمراراً لجهودها الوطنية في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، تمثل نموذجاً للنجاح في مكافحة الألغام المضادة للأفراد وآثارها المدمرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر نفذت بنجاح قبل خمس سنوات التزاماتها بإزالة الألغام الأرضية بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً باتفاقية أوتاوا.

دعم جميع الجهود المتضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك عن طريق منع ومكافحة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها دولياً على نحو غير مشروع إلى جميع المتلقين غير المأذون لهم. وينبع ذلك المسعى الدؤوب من تجربة الجزائر الفريدة في مكافحة آفة الإرهاب، وكذلك من التحديات الأمنية المتعددة التي تتطور حول حدودها الجغرافية.

وأغتنم فرصة هذه المناقشة لأؤكد من جديد موقف الجزائر فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية على النحو التالي.

أولاً، لا تزال الجزائر ملتزمة التزاماً كاملاً ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب التابع له، وتواصل الدعوة إلى تنفيذهما تنفيذاً كاملاً بطريقة متوازنة وشاملة. وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء، وترحب كذلك بقراره إنشاء برنامج مخصص للتدريب بمنح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبذلك الروح، تتطلع الجزائر إلى عقد المؤتمر الرابع لاستعراض برنامج العمل في عام 2024 وتؤكد من جديد استعدادها للعمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء لإجراء استعراض شامل لبرنامج العمل والمضي قدماً في تنفيذه المتوازن.

ثانياً، تحيط الجزائر علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/77/77)، الذي من أجله قدم بلدي مساهمته الوطنية لزيادة تعزيز برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

ثالثاً، على الصعيد الإقليمي، تعمل الجزائر بلا كلل لتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لعام 2011 للحد من انتشار الأسلحة

الأخرى، مثل الصواريخ والقذائف المدفعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد المدنيين في أوكرانيا، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. ويجب على روسيا أن توقف فوراً حربها العدوانية، وأن تسحب جميع قواتها ومعدات العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

كما ندعو بيلاروس إلى إنهاء تواطئها في هذه الحرب، وعلى وجه الخصوص، التوقف فوراً عن تزويد الدولة المعتدية بالأسلحة الثقيلة والتوقف عن السماح باستخدام أراضي بيلاروس كمنصة انطلاق لشن هجمات ضد أوكرانيا.

ونواجه أيضاً العديد من التحديات المتعلقة بالأسلحة التقليدية التي تفرضها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء العالم. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإرهاب الدولي، وانتشار الأسلحة والذخائر، والتدفقات غير المنضبطة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، تعوق إنفاذ سيادة القانون، وتحول دون النجاح في حل النزاعات، وتعرق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد ليتوانيا وضع وتنفيذ قواعد دولية لضمان وجود تجارة مسؤولة في الأسلحة، وتشدّد على أهمية معاهدة تجارة الأسلحة في سياق تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي. وندعو جميع البلدان، ولا سيما البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة، إلى أن تصبح دولاً أطرافاً في معاهدة تجارة الأسلحة.

وتشدّد ليتوانيا على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعزيزها والامتنال لجميع أحكامها والبروتوكولات المرفقة بها. ونحن مقتنعون بأن المناقشات بشأن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام العسكري المسؤول للتكنولوجيات الناشئة والكاسحة، ستظل ضمن إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والخبرات العسكرية والقانونية والسياسية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل الجزائر دعمها الكامل لعمل الاتفاقية، بما في ذلك من خلال المشاركة الفعالة في أنشطة لجنيتها الدائمة. وفي هذا السياق، حظيت الجزائر بشرف رئاسة اللجنة المعنية بمساعدة الضحايا في عام 2022.

وأخيراً، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/77/PV.16).

السيد روزيناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.16). وبصفتنا الوطنية، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

نكرر إدانتنا الشديدة لحرب روسيا العدوانية غير المبررة ودون سابق استقزاز ضد أوكرانيا وانتهاكاتها المستمرة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وفي ذلك السياق، أود أن أذكر بأنه قبل الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير، استندت دول البلطيق وأوكرانيا إلى آلية التشاور والتعاون، وفقاً للفصل المتعلق بالحد من المخاطر من وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وطلب من روسيا وبيلاروس تقديم تفسير حول الحشد العسكري الروسي غير المسبوق وتركيز القوات في أراضي كل من روسيا وبيلاروس بالقرب من أوكرانيا وفي القرم المحتلة ودونباس، وكذلك تقديم إجابات حول المناورات العسكرية الروسية البيلاروسية الكبيرة المشتركة غير المعلنة والتي أجريت في بيلاروس. بيد أن روسيا وبيلاروس تجاهلتا تماماً شواغلنا المشروعة، ونشرتاً علناً معلومات كاذبة وأسأتنا استخدام تلك الآلية. ولدينا الآن سابقة ودليل على أن ما يسمى بالمناورات الروسية - البيلاروسية المشتركة قد استخدمت كتمويه للغزو القادم. وندعو جميع الدول إلى رفض محاولات روسيا السافرة للاستيلاء على الأراضي بالقوة والامتناع عن نقل الأسلحة إلى روسيا.

كما ندين استخدام روسيا للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، فضلاً عن استخدامها العشوائي للأسلحة المتفجرة

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لا يزال وفدي ملتزما بمواصلة عملية إزالة الألغام في المناطق المتضررة. وقد دعمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، منذ بداية أنشطتها في عام 2002، مع شركاء آخرين، جهود الحكومة الكونغولية لتمكينها من ضمان بيئة آمنة لشعبها.

وواصلت الدائرة تقديم الدعم التقني والسياسي للسلطات الكونغولية وعمليات حفظ السلام من خلال أنشطة مثل التدريب المتخصص، وإقامة أماكن تخزين الأسلحة والذخائر وتحسينها، والتخلص من الذخائر غير الصالحة للاستعمال، وتقييم مناطق تخزين الذخائر، ووضع تدابير للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها السكان.

وبما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال ملتزمة بتحقيق الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد على أراضيها، قدم المركز الكونغولي للإجراءات المتعلقة بالألغام، وفقا لأحكام المادة 5 من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، طلبا آخر لتمديد الموعد النهائي لتطهير المناطق الخطرة الـ 33 المتبقية، الذي سيكلف حوالي 3,4 ملايين دولار.

وقد شلت ظروف مختلفة العمليات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنعت جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحقيق الامتثال بعد منح التمديد. وتشمل هذه التحديات انعدام الأمن بسبب انتشار الجماعات المسلحة، وظهور القوات الديمقراطية المتحالفة، والانخفاض الكبير في التمويل، ومختلف حالات تفشي مرض فيروس الإيبولا، وجائحة مرض فيروس كورونا.

وألاحظ أنه في سياق تنفيذ الإجراء 3 من خطة عمل أوصلو، وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في عدد العاملين في مجال إزالة الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يخطط البرنامج الوطني، خلال فترة التمديد هذه، لتنفيذ سياسة لإدماج وتعزيز وضع النساء الكونغوليات العاملات في إزالة الألغام في الأفرقة التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية.

ونحن ندعم الحلول العملية لتعزيز حماية المدنيين التي تتماشى مع أحكام القانون الدولي الإنساني القائمة. وندعو جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إلى التمسك بالقانون الدولي الإنساني وغيره من التدابير الرامية إلى حماية المدنيين والامتثال لها.

السيدة ليولوتشا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.16).

يشكل انتشار الأسلحة التقليدية بلا ضوابط، بصفة عامة، شاعلا مستمرا ويعوق السلام والتنمية. ولذلك، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة انتشار الأسلحة، وقد انضمت إلى عدة صكوك سياسية وقانونية دون إقليمية وإقليمية ودولية تهدف إلى تحديد الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعزز أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أن تلك الجماعات تستمد مصادر دخلها وإمداداتها من الأسلحة والذخائر من الاستغلال غير المشروع لمواردنا الطبيعية ونهبها. ولهذا السبب يعتقد وفدي أن عملية تخفيض هذه الأسلحة وتحديدتها يجب أن تستمر بغية إجراء مشاورات للحد من عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمبادرات التي اتخذت بالفعل في ذلك الصدد وتؤيد النهج العالمي للأمين العام إزاء نزع السلاح. ويجب أن نتطلع إلى الأمام وأن نواجه تحديات المستقبل، لأن جهودنا في ميدان الأسلحة التقليدية ستسهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولا يزال بلدي ملتزما بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة، بسبب العبء الذي لا يمكن تداركه الناجم عن الآثار البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لانتشار هذه الأسلحة بلا ضوابط.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقد شكّل اعتماده خطوة هامة نحو تحقيق الشفافية العالمية. وتبلغ المملكة المتحدة السجل باستمرار عن صادراتها من الأسلحة التقليدية. وبينما نرحب بالزيادة الطفيفة في عمليات الإبلاغ هذا العام، يلزم إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونحث الدول على تقديم تقاريرها دون إبطاء. وسنواصل العمل مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وغيره من الجهات لدعم تنفيذ السجل وجهود الشفافية الأوسع نطاقاً.

ويتعين علينا جميعاً أن نتمسك بالقانون الدولي الإنساني. وقد تشرفت المملكة المتحدة بترؤس الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في الشهر الماضي، الذي أتاح فرصة هامة لتقييم تنفيذ خطة عمل لوزان. وقد سعينا خلال رئاستنا للاجتماع إلى تحقيق عالمية الاتفاقية وواصلنا عملنا الهام بشأن إيجاد خيارات تمويل بديلة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الاستخدام الواسع النطاق والموثق جيداً للذخائر العنقودية والألغام الأرضية، لا سيما في أوكرانيا حيث تسببت في سقوط مئات الضحايا المدنيين. والتقارير المتسقة عن استخدام روسيا للألغام المضادة للأفراد والفاخ المتفجرة التي يفعلها الضحايا، بما في ذلك الأجهزة الموضوعة على الجثث، تدعو إلى التشكيك في امتثالها لالتزاماتها بموجب البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتثير وحشية الحرب تساؤلات خطيرة يتعين على روسيا الإجابة عليها فيما يتعلق بامتثالها للقانون الدولي الإنساني.

وتؤكد هذه التطورات أهمية الاتفاق على إصدار إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وستوقع المملكة المتحدة الإعلان في حفل اعتماده في دبلن الشهر المقبل، وستعمل من أجل تحقيق منافع عملية لصالح الإنسانية والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني من خلال تنفيذه بعد ذلك.

وفي الختام، تعول جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم جميع شركائها لتمكينها من إنجاز عملها قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

السيدة ساجيس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن المراقبة الفعالة للأسلحة التقليدية هدف ينبغي أن يوحدها جميعاً، كما أنه يظل أولوية لدى المملكة المتحدة. فتحويل وجهة الأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتسبب في إزهاق مئات الآلاف من الأرواح كل عام ويقوض الأمن والتنمية المستدامة ويؤجج النزاعات والجريمة والإرهاب. ويجب أن نواصل العمل معاً للتصدي لهذه الآفة. إننا ندرك الآثار المتفاوتة لهذه المسائل على النساء والرجال والفتيات والفتيان، ونشيد بالجهود المبذولة لكفالة المشاركة الكاملة والمجدية والفعالة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى مكافحة هذه التهديدات.

وتأتي معاهدة تجارة الأسلحة في صميم النهج الذي نتبعه لمكافحة الانتشار غير المشروع والمزعزع للاستقرار للأسلحة، فهي تهدف إلى وضع أعلى المعايير المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ويسرنا أن المؤتمر الثامن للدول الأطراف تمكن من الاجتماع بالحضور الشخصي وعقد اجتماع افتتاحي ناجح لمندى لتبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة. وتزداد قوة معاهدة تجارة الأسلحة بانضمام كل دولة طرف جديدة، ونرحب ترحيباً حاراً بانضمام الفلبين وغابون إليها هذا العام. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتعزيز التعاون والحد من عرض الأسلحة غير المشروعة والطلب عليها.

وإذا أردنا بوصفنا مجتمعاً عالمياً أن نتصدي للأسلحة غير المشروعة أو المزعزعة للاستقرار، يجب علينا أيضاً أن نحسن إدارة الذخيرة. ولذلك، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بإنجاح أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونتطلع إلى الاتفاق على إطار عالمي طموح وفعال يساعدنا جميعاً في تحسين إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ولتدابير بناء الثقة دور محوري متزايد في الحد من التكديس المفرط أو المزعزع للاستقرار للأسلحة.

بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عل بتوافق الآراء، ويتطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيها، لا سيما تلك المتعلقة ببرنامج زملات الأمم المتحدة المعني ببناء القدرات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تشكّل مشكلة انتشار الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحروب وكذلك الذخائر العنقودية خطراً كبيراً، لما تتسبب به من إزهاق لأرواح الآلاف من الأشخاص أو إعاقتهم، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها. ويتصدر العراق لائحة دول العالم التي تعاني من مشكلة الألغام. وفي هذا السياق، تواصل المؤسسات الوطنية جهودها في مواجهة التحديات وإعداد خطط طوارئ للمناطق المحررة، وحسب الأولويات، لإجراء أعمال المسح والإزالة وتوعية المجتمعات المتأثرة قبل عودتهم إلى مدنهم لتأمين عودتهم الآمنة. وفي هذا الصدد، يعرب العراق عن شكره لجميع الدول والجهات التي قدمت الدعم والمساعدة له في هذا المجال. ونؤكد الحاجة الماسة إلى أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الوطنية من أجل التخلص من هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

واستكمالاً للجهود الوطنية في مجال إزالة المتفجرات من مخلفات الحروب وإيماناً منا بالأهداف الإنسانية التي تحققها الاتفاقيات ذات الصلة بالأسلحة التقليدية والتي تعد إضافة مهمة إلى القانون الدولي الإنساني، تسنم العراق رئاسة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية والذي سيعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 11 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2023. وسيعمل وفد العراق جاهداً على تيسير أعمال الاتفاقية وفقاً لخطة عمل لوزان، مع التركيز على أولوية تعزيز عالمية الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نظم العراق حدثاً جانبياً على هامش اجتماعات الدورة الحالية للجنة الأولى بهدف تعزيز عالمية الاتفاقية. ونتطلع إلى العمل الموضوعي والبناء مع جميع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أحكام وأهداف هذه الاتفاقية.

وترحب المملكة المتحدة بالمناقشات الموضوعية الجارية في فريق الخبراء الحكوميين التابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، بالرغم من الجهود التي تبذلها دولة واحدة لعرقلتها. ونشجع فريق الخبراء الحكوميين على أن يتعمق في دراسة المقترحات البناءة العديدة المعروضة عليه في عام 2023، التي نرى أنها تستحق العمل عليها لمدة 20 يوماً. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الشركاء لزيادة بلورة هذه المقترحات، سعياً إلى إيجاد إطار معياري وتنفيذي يقوم على تحقيق فهم أفضل لمفهوم المشاركة البشرية والتطوير ومراعاة المبادئ الأخلاقية في تطوير واستخدام الأسلحة والامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ويكتسي النظام الدولي القائم على القواعد أهمية بالغة للتصدي للأخطار التي تهدد الحياة والأمن. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى أن تعمل بحسن نية وتدعم أعمال جميع المعاهدات والهياكل ذات الصلة، بما في ذلك من خلال دفع الاشتراكات المقررة، وأن تتضمن إلينا في السعي إلى بناء مستقبل أكثر سلماً من ماضينا.

السيد البومحمد (العراق): يؤيد وفد العراق البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16).

لا يخفى عليكم الآثار الكارثية التي تخلفها ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية في تأجيج النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر العالم. وتعد هذه الظاهرة المصدر الرئيسي لتمويل المصانع الإرهابية، فضلاً عن آثارها السلبية في إعاقة عملية التنمية في المجتمعات. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل إرساء نظام متكامل لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أنواعها وحظر تصديرها ومراقبة حركتها عبر الحدود للوصول إلى عالم ينعم بالأمن والسلام.

وفي هذا السياق، يرحب العراق باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين المعني ببرنامج العمل المتعلق

في اعتماد القانون رقم 030/AN-2021 المؤرخ 18 أيار/مايو 2021 بشأن النظام العام للأسلحة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة في بوركينا فاسو، الذي يعزز الإطار القانوني ويكمّله.

وبالإضافة إلى الأسلحة التقليدية، يتزايد استخدام الجماعات الإرهابية للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وتلحق هذه الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع الضرر بعدة بلدان. ولذلك يعلق بلدي أهمية على النظر في هذه المسألة في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، فإن استعمالها يخلف الكثير من العواقب المختلفة. ويدعو بلدي، شأنه شأن العديد من الوفود، إلى التقيد العالمي باتفاقية أوتاوا، ونحث جميع الدول والمؤسسات المعنية على توحيد جهودها لتقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من هذه الأجهزة المتفجرة.

وينبغي إشراك المجتمع الدولي بأسره في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها من خلال الالتزام القوي بتنظيم التجارة في تلك الأسلحة. ولذلك يرحب وفد بلدي بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عما خلصت إليه وثيقته الختامية. ويرحب وفد بلدي بالقرار الصادر عن الاجتماع بإنشاء برنامج تدريب مستمر ومتخصص في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية تعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، لا سيما في البلدان النامية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتدرك بوركينا فاسو الأضرار والعواقب المترتبة عن التداول غير المنضبط للأسلحة التقليدية. ويدعم ذلك التزامها بتغيير الأمور وتحسين تنظيم تداول الأسلحة بين الدول والهيكل المأذون لها. وإذ أشدد على ضرورة تعزيز الاستخدام المشروع والمسؤول لتلك الأسلحة، أود أن أؤكد من جديد التزام بوركينا فاسو بالعمل مع المجتمع الدولي

السيد تياهون (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية باسم مجموعة الدول الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار غير المشروع بها يشكل تهديدا للسلام والأمن في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا. ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الاتجار بالمخدرات، تهديدا حقيقيا لسلام جميع الدول واستقرارها، بل وبقاء بعضها. وتقوض تلك التجارة غير المشروعة التوازنات الإقليمية وتزيد الفساد وتغذي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وشبكات الإرهاب، مما يعرض الجهود الإنمائية العديدة التي تبذلها دولنا للخطر.

إن بلدي، بوركينا فاسو، الذي يعاني من أزمة أمنية غير مسبوقة منذ أكثر من ست سنوات وما يترتب عن ذلك من خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، ضحية لتداول هذه الأسلحة في منطقة الساحل.

وعلى الصعيد القانوني، فإن بوركينا فاسو طرف في الصكوك العالمية ذات الصلة، من قبيل معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي طرف أيضا في معظم الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، وإدراكا من بوركينا فاسو أن صون السلام يجب أن يشكل ضرورة مطلقة لدى جميع الدول، فقد وضعت إطارا قانونيا ومؤسسيا متينا، كما يتجلى في اعتماد القانون رقم 0142019/AN المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2019، الذي يتضمن معاهدة تجارة الأسلحة وإنشاء اللجنة الوطنية لتحديد الأسلحة. ويتجلى التزام بوركينا فاسو أيضا

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصميمها والأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة المصنوعة من البوليمرات والطباعة ثلاثية الأبعاد.

وتسلم سري لانكا أيضا بالحاجة إلى سد الثغرات العالمية في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها وتوفير الدعم اللازم للدول وبناء قدراتها لتمكين اتخاذ إجراءات عالمية فعالة للتصدي لتلك التحديات. ونرحب بمداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في ذلك الصدد.

وتقدر سري لانكا الإطار الذي تضعه اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وقد أصبحت دولة طرفا فيها في عام 2004، فضلا عن كونها طرفا في بروتوكولاتها باستثناء البروتوكول الخامس. ونقر بالهيكل الفريد للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والمرونة التي توفرها، مما يسمح لها بالتكيف مع التطور المتغير لتكنولوجيات الأسلحة التقليدية والطابع المتطور للنزاعات. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، كونه فرصة لاستعراض تنفيذها وزيادة تطويرها.

ويود وفد بلدي أيضا أن يبرز تأثير التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بالفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي. ونلاحظ التحديات الفريدة التي تطرحها التكنولوجيا، من قبيل زيادة التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، ونؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وضع قواعد تنظيمية وقبود متفق عليها دوليا.

لقد أصبحت سري لانكا دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام 2017. وفي 24 آب/أغسطس 2021، دمرت سري لانكا المخزون الأخير المتبقي لديها البالغ 11 840 لغما أرضيا، أي قبل عام تقريبا من الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقية. وانضمت سري لانكا أيضا إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 في عامي 2021 و 2022، وستعمل جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في اللجنة لدعم الدول الأطراف في جهودها لتنفيذ المادة 5 من الاتفاقية.

من أجل تحقيق عالم خال من الأخطار المرتبطة بالأسلحة التقليدية بجميع أنواعها.

السيدة دياس بارانافيتانا (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16). ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن العالم اليوم مهدد بأزمات متعددة تتجم عنها شواغل أمنية أوسع نطاقا ويترتب عنها تبعات اجتماعية واقتصادية وإنسانية. ولا يزال التصنيع والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في الغالبية العظمى من النزاعات، يضطلعان بدور رئيسي في إدامة تلك النزاعات وتفاقمها. وفي ذلك الصدد، تود سري لانكا أن تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ المتوازن والكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا المنعطف، نود أن نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، الذي يوفر إطارا لتعقب الأسلحة ويشكل أداة حيوية في تنفيذ برنامج العمل.

ونرحب بتوافق الآراء الذي تحقق خلال الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل في تموز/يوليه من هذا العام. ونرحب بأي تدابير ترمي إلى تعزيز التنسيق مع جهات التنسيق الوطنية لتنفيذ برنامج العمل. ونؤكد أيضا ضرورة بناء القدرات الوطنية في مجال وسم الأسلحة وتحديد هويتها وتعقبها، الذي يمكن أن ييسر ما تبذله الهيئات الإقليمية والدولية لتعزيز التدابير الرامية إلى تعيين الاتجار عبر الحدود وتعزيز المبادرات المتضافرة لتنظيم التجارة الدولية وكفالة المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وفي ذلك السياق، تؤيد سري لانكا المقترح الداعي إلى إنشاء فريق تقني مفتوح العضوية يركز على تحقيق التعاون الدولي ويكفل التنفيذ الكامل للصك الدولي للتعقب وبرنامج العمل، مع التركيز بشكل خاص على التطورات التكنولوجية الأخيرة في تصنيع

التقليدية ونكفل التنفيذ الكامل للصكوك القائمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز ثلاث نقاط تستحق اهتماما خاصا.

أولا، تشكّل معالجة العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أولوية بالنسبة لسويسرا. وقد أظهرت النزاعات المسلحة الأخيرة والجارية على حد سواء ما يسببه استخدام تلك الأسلحة من ضرر ومعاناة والحاجة الملحة إلى تحسين حماية المدنيين في سياق النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية. وعلى وجه الخصوص، يلزم تنفيذ القانون الدولي الإنساني الدولي على نحو أفضل. ونود أن نشكر أيرلندا على وجه التحديد على قيادتها العمل على إصدار إعلان سياسي بشأن ذلك الموضوع. وستؤيد سويسرا ذلك الإعلان في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر وتدعو جميع الدول إلى أن تحذو حذوها.

ثانيا، نرحب بعودة توافق الآراء في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويبرهن ذلك على استعداد الدول للمضي قدما بصورة مشتركة في المناقشات، وهو أمر ضروري جدا بالنظر إلى التحديات التي تواجهها في تنفيذ كل من برنامج العمل والصك الدولي للتعبق. ونرحب على وجه الخصوص بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها بتعزيز القدرات الوطنية بطريقة مستدامة واستكشاف خيارات تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. وقد أبرزت الالتزامات المتعهد بها هذا الصيف اتجاهها واضحا وواعدة للمؤتمر الاستعراضي الرابع، الذي سيعقد في عام 2024. وفيما يتعلق بإدارة الذخيرة التقليدية، أولت سويسرا منذ وقت طويل اهتماما كبيرا لتلك المسألة وهي تعمل على إدراجها في جدول الأعمال الدولي. ولذلك نرحب بكون الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية قد بدأ عمله هذا العام. وستواصل سويسرا الإسهام بنشاط في تلك العملية الهامة، بما في ذلك بهدف تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين.

ثالثا، تشكّل الجهود الجماعية لمكافحة نقل الأسلحة التقليدية إلى متلقين غير مقصودين جانبا أساسيا من معاهدة تجارة الأسلحة.

ونأمل أن يتوصل الاجتماع العشرون للدول الأطراف إلى نتائج ملموسة تعزز هيكل الاتفاقية من خلال تشجيع التقيد العالمي بها وتشجع الحوار البناء مع المناطق المتضررة من الألغام وتعزز التعاون الدولي للوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية والامتثال لها وتطور الأساليب لإزالة الألغام أو تدميرها واستكشاف البدائل وتقوي الأطر التنظيمية لضمان حقوق ضحايا الألغام.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشدد على أن سري لانكا تؤكد الحق السباخي للدول في اقتناء الأسلحة التقليدية ومكوناتها ذات الصلة وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها، بما في ذلك الذخيرة، خدمة لأغراض الأمن الوطني. ولا تكمن المشكلة المتأصلة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية في الاتجار العادي بها، بل في التدفق غير المشروع للأسلحة التقليدية إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما إلى الجماعات والمليشيات الإرهابية، التي تواصل التسبب في الكثير من الضرر والدمار في النزاعات في جميع أنحاء العالم. وذلك الاتجار غير المشروع هو ما يجب أن نعمل معا بشكل متضافر، بوصفنا المجتمع الدولي، لوقفه ومنعه.

السيد بومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن المدنيين، كما أكدت عدة أحداث وقعت مؤخرا، هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة واستخدام الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء الادعاءات العديدة والموثوقة بأن الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد قد استخدمت في أوكرانيا، من قبل القوات الروسية في المقام الأول. وتمشيا مع إعلان أوسلو ولوزان ذوي الصلة، تدين سويسرا أي استخدام للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. وعلاوة على ذلك، غالبا ما يتسبب العنف المسلح في أزمات إنسانية ويقوض جهود بناء السلام، بينما يضر في الوقت نفسه بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستواصل سويسرا عملها الرامي للتصدي لتلك التحديات وكفالة الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. وفي ظل هذه البيئة الأمنية الدولية التي تدهورت إلى حد كبير، من الأهمية بمكان أن نبرز النجاحات التي حققتها جهودنا في ميدان الأسلحة

عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يعوق تنمية العديد من المجتمعات المحلية. وتظل إسبانيا ملتزمة بدعم جهود إزالة الألغام وإتاحة قدرات مؤسساتنا للمجتمع الدولي من خلال إجراء الدورات التدريبية على مختلف المستويات بالإضافة إلى ما تظطلع به قواتنا المسلحة المنتشرة في عمليات السلام من أعمال لإزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في خطة الأمين العام لنزع السلاح وقرار مجلس الأمن 2117 (2013)، فإن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يترتب عن ذلك من توافرها يمكن أن يزعزع استقرار البلدان ويؤجج النزاعات المسلحة ويسهل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي أعقاب اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام 2001، اتفقت الحكومات على تحسين نظمنا الوطنية لتنظيم تلك الأسلحة، بما في ذلك من خلال إدارة مخزونات الأسلحة والتعاون في مجال وسم الأسلحة وتعبئتها، وبوجه أعم من خلال تقديم المساعدة والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في ذلك المجال. وبعد مرور عقدين من الزمن، ترى إسبانيا أن من الضروري تنفيذ برنامج العمل واعتماد صكه الدولي للتعبئة بغية زيادة الوعي بالأثر المدمر لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع الاتجار غير المشروع بها الذي يوصلها إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الملتقيين غير المأذون لهم. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرات تعقب الأسلحة من خلال تشجيع اتباع نهج تحقيق شامل لتفكيك شبكات الإمداد. وتحقيقاً لتلك الغاية، يلزم إنشاء نقاط تنسيق وطنية لتيسير الاتصال والتنسيق بين مختلف الإدارات على الصعيدين الداخلي وعبر الوطني. وتساهم إسبانيا أيضاً بنشاط في تنفيذ خطة منظمة الدول الأمريكية لإنشاء آلية اتصال عبر الحدود والأقاليم بشأن عمليات النقل المشروعة للأسلحة النارية، كما نتعاون بنشاط في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية للفترة 2020-2025.

وقد أنشأنا إطاراً متيناً للتصدي للتحديات التي يشكّلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة استناداً إلى صكوك مثل معاهدة

ونرحب بكون الرئاسة قد ركزت بشكل خاص هذا العام على التحقق في المرحلة اللاحقة للشحن من المستخدمين النهائيين للأسلحة التقليدية، وهو أداة مفيدة للتأكد من بقاء صادرات الأسلحة التقليدية مع متلقيها المأذون لهم. ومنذ تطبيق التحقق في المرحلة اللاحقة للشحن في عام 2013، أجرت سويسرا ما يقرب من 50 عملية تحقق، وكانت النتائج إيجابية للغاية.

وأخيراً، يجب علينا أيضاً أن نتصدى للتحديات التي تشكّلها بعض منظومات الأسلحة الجديدة، بالإضافة إلى تأكيد أهمية العمل الذي ينبغي الاضطلاع به بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي ذلك الصدد، نشعر بالتفاؤل جداً إزاء النهج الذي يقضي بأنه لا ينبغي تطوير أو استخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا يمكن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني، وكذلك النهج الذي يقضي بأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل الأخرى ينبغي أن تخضع للرقابة لكفالة امتثال استخدامها وآثارها للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، ونأمل أن نتمكن من الاستفادة بسرعة من هذين النهجين.

السيد ميراندا دي لا بينيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.16).

إن سياق التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان الذي نجد أنفسنا في مواجهته يجعل عمل اللجنة الأولى أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمنذ شباط/فبراير، شهدنا عدوان روسيا غير المبرر على أوكرانيا الذي يتردد صداه في جميع أنحاء الكوكب ويهدد السلام والأمن على الصعيد العالمي.

وتحقق اتفاقيات نزع السلاح والسلام والأمن التنمية لملايين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. ولذلك تلتزم إسبانيا التزاماً راسخاً بصكوك مثل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية، اللتين يشرفنا أن نشارك في لجنتيهما التنسيقيتين. ولا يزال التلوث الناجم

ويجب تعزيز العمل المنسق، ولا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود والجمارك، وإدارة المخزونات، والوسم، وحفظ السجلات، والتعقب، وتحديد الجماعات أو الأفراد المرتبطين بتلك الآفة، واعتماد تدابير لمكافحةهم. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية بالإجماع للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليها والتي نؤيدها تأييداً تاماً. ونشكر رئيس الاجتماع وأعضاء الهيئة المشاركين فيه - ولا سيما غواتيمالا وهنغاريا اللتين قادتا المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية - على التزامهم وتفانيهم.

وستقدم كولومبيا في هذا العام، بالاشتراك مع اليابان وجنوب أفريقيا، مشروع القرار A/C.1/77/L.50 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي يسعى إلى مواصلة الحوار والعمل المتآزر والتعاون من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ونشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة في مشاوراتنا بشأن مشروع القرار، وندعوها إلى تقديمه واعتماده. ونؤكد من جديد أن الذخيرة جانب أساسي ومتأصل من جوانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي بذلك جزء من المشكلة التي يطرحها الاتجار غير المشروع بها وتسريبها. ونؤمن بأهمية عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونشدد على أنه لكي يكون الإطار العالمي الجديد شاملاً ويسد الثغرات القائمة، يجب أن يتضمن صراحة وبوضوح ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبما أننا ندرك أثر الألغام المضادة للأفراد على حياة الناس والمجتمعات وعلى التنمية المستدامة، فإننا ملتزمون التزاماً راسخاً بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. لقد جعلت كولومبيا 484 بلدية - أو 79 في المائة من أراضيها الوطنية - خالية من شبهة وجود الألغام المضادة للأفراد فيها لصالح مجتمعاتها المحلية، بينما تجري عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في 99 بلدية. وبالنسبة لكولومبيا، يشكل برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد عنصراً

تجارة الأسلحة، التي عقدت هذا العام الدورة الأولى لمندى تبادل المعلومات عن تحويل الوجهة، فضلاً عن برنامج العمل والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. ويجب أن نواصل دعم بناء قدرات الدول التي تمتلك قدراً أقل من الموارد حتى تتمكن من التصدي لتلك الآفة على نحو أفضل.

وينطوي التطور السريع للذكاء الاصطناعي على بعض الفوائد، لكنه ينطوي أيضاً على مخاطر محتملة على صحة الأفراد وسلامتهم إذا لم يكن له إطار تنظيمي مناسب. وريثما تتطور منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تؤيد إسبانيا المقترحات الرامية إلى كفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحظر منظومات الأسلحة التي تعمل دون تحكم بشري، بالنظر إلى أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي المحفل المناسب للاستجابة للتحديات الجديدة الناشئة عن التطورات التكنولوجية في ميدان التسليح.

السيدة كوينترو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): تواصل الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، إطالة أمد النزاعات. وهي تتسبب في الألم والدمار والموت بشكل يومي. فهي تؤثر على حياة وأمن وكرامة الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتكديسها المفرط وتسريبها إلى متلقين غير مأذون لهم يشكل مصدر قلق وتهديداً للسلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار العالمي، نظراً لعواقبها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وصلاتها بالعنف والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها من الجرائم - ومن هنا تأتي أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. هناك العديد من التحديات التي طال عليها الأمد والتحديات الجديدة. ويجب أن نتغلب عليها من خلال دمج الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل مع الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين مختلف الصكوك وتعزيز المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة ومشاركة المجتمع المدني.

تمشياً مع التزام بلدي بالسلام والأمن والتنمية المستدامة، ما فتئ يولي الأولوية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تقوض تلك الآفة جهود حكومات بلداننا لتحقيق الاستقرار والتقدم. وترحب توغو، في ذلك الصدد، بالاهتمام الذي حظيت به هذه المسألة على الصعيد الدولي، ولا سيما في الأمم المتحدة، خاصة وأن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية المعنية بذلك معرضة لانعدام الأمن المتزايد الذي يؤثر بشكل متزايد على الدول الساحلية، بما فيها بلدي.

وتؤكد توغو من جديد التزامها ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وبالصك الدولي للتعقب، التي سيسهم تنفيذها الثابت على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية إسهاماً كبيراً في منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة على جميع المستويات وفقاً للقرار 232/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. واعترافاً بأهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قدمت توغو تقريرها هذا العام الذي يتضمن الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار تنفيذ برنامج العمل. واعتمد بلدي أيضاً خطة عمل وطنية تهدف إلى تحسين المعرفة بفئات هذه الأسلحة، استناداً إلى قاعدة بيانات موثوقة، وبناء وتطوير التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوحيد المواطنين ضد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى بلدي أنظمة صارمة تحكم عمليات النقل الدولية، وإدارة المخزونات، والوسم وحفظ السجلات فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووفقاً للقوانين الوطنية، هناك أيضاً تدابير لردع ومعاينة المسؤولين عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والتعاون والمساعدة الدوليان أداتان هامتان في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ويرحب وفد بلدي بالمبادرات المتخذة على

رئيسياً في بناء سلام شامل، لأنه يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز إعادة الأراضي إلى مالكيها، والعودة الفردية أو الجماعية للسكان النازحين إلى أراضيهم، وحماية المجموعات السكانية العرقية، والتنمية الريفية. وبالنظر إلى أن النزاعات تندلع في جميع أنحاء العالم وأن الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي الأسلحة المفضلة للأطراف المسلحة من غير الدول، فقد أصبحت الاتفاقية - فضلاً عن إضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيزها - أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعملت كولومبيا هذا العام، بدورها كرئيسة للاتفاقية والذي تشرفت بتوليها، على تحقيق تلك الغاية. وقدمت كولومبيا أيضاً، بالاشتراك مع ألمانيا وهولندا، مشروع القرار A/C.1/77/L.40 بشأن تنفيذ الاتفاقية الذي يسعى إلى مواصلة تعزيز تنفيذها الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها. وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها لمشروع القرار السنوي والمشاركة في مؤتمر الاجتماع العشرين للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالنظر إلى الشواغل الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية الناشئة عن ظهور تطبيقات تكنولوجية جديدة مثل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، يجب أن نعمّق فهمنا للمخاطر والتحديات التي تمثلها ومناقشتنا المتعددة الأطراف بشأنها وأن نعتد التدابير النازمة اللازمة والقائمة على المبادئ. ويتعين على الدول أن تمضي قدماً في معالجة هذه القضايا بمسؤولية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. إن القانون الدولي يوفر لنا بالفعل الأساس القانوني. ونحن مدعوون إلى تنظيم كيفية تطبيق هذه التكنولوجيات الجديدة باستخدام ذلك الأساس. وتشارك كولومبيا في تقديم البيان المشترك بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الذي قدمته النمسا.

السيد تشالار (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد توغو أن يشيد بقيادتكم القديرة، سيدي، والمهارة التي تديرون بها أعمال اللجنة الأولى، وأن يكرر التأكيد على دعمه لنجاح فترة رئاستكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثلة إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.16)، وأود أن أدلي بالنقاط التالية بصفتي الوطنية.

المعاهدة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. ونأسف لأن بعض منتحي الأسلحة المهمين لم ينضموا بعد إلى المعاهدة. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك تحقيق قدر أكبر من المسؤولية والشفافية في التجارة الدولية بالأسلحة. ونقدر تقديراً عالياً نتائج المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس وحضره عدد كبير، بما في ذلك العديد من المنظمات الدولية والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وترحب الجمهورية التشيكية بالمناقشات المتعلقة بضوابط ما بعد الشحن والتنسيق بعد التسليم كوسيلة فعالة لمراقبة التسريب. وفيما يتعلق بالإبلاغ وتبادل المعلومات، نرى أنه ينبغي ألا يترتب عليهما أي عبء إضافي يتجاوز الالتزامات الناشئة مباشرة عن معاهدة تجارة الأسلحة، وينبغي في الوقت نفسه أن يعزز كل منهما الآخر مع تقديم التقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وإذ نحيط علماً على النحو الواجب بالوضع المالي المقلق لمعاهدة تجارة الأسلحة، نناشد جميع الدول الأطراف فيها الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. ولدعم التنفيذ الوطني، ما زلنا على استعداد للمساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات التابع للمعاهدة.

وتؤكد الجمهورية التشيكية مجدداً تأييدها لأهداف اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وقد قدمت الجمهورية التشيكية حتى الآن مساعدتها للإجراءات المتعلقة بالألغام، على سبيل المثال في الأردن وأفغانستان وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والعراق. ونقر بالتقدم الجيد المحرز في تلك المناطق. تسبب الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية معاناة هائلة والتي قد تفاقم في الحرب المستمرة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في مجالات مساعدة الضحايا، والتوعية بالمخاطر، وتدمير مخزونات الألغام، والمنعرجات من مخلفات الحرب، وإزالة الذخائر العنقودية في مناطق النزاع، بما في ذلك تلك التي تشكل حالياً خطراً في أراضي أوكرانيا.

وتؤيد الجمهورية التشيكية بحزم الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ويجب أن تستمر المساعي الدولية لمعالجة الأثر الإنساني للأسلحة والذخائر التقليدية. لذلك فإننا نقدر جميع الجهود الرامية

الصعيد الدولي لدعم البلدان النامية على وجه الخصوص، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات وتحسين طرائق وإجراءات التعاون والمساعدة الدوليين. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالمساعدة التي يتلقاها من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الذي يوجد مقره في لومي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتعاون الإيجابي بين المركز الإقليمي والسلطات التوغولية، ولا سيما في إطار المشروع المعنون "المساعدة التقنية من أجل الأمن المادي وإدارة المخزونات ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة في توغو وتدميرها"، الذي تموله أيضاً الحكومة اليابانية. وبالمثل، استفاد بلدي من المساعدة التقنية من الفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة في الإدارة الآمنة والمأمونة لمخزونات الأسلحة في عام 2021، وفي العام نفسه استفاد أيضاً من التقييم الأساسي لإدارة الأسلحة على المستوى الوطني الذي أجرته الأمم المتحدة.

وأود أن أكرر الإعراب عن ارتياح بلدي لاعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول المرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وآمل أن تنفذ التوصيات الواردة فيها. وما زلت واثقاً بأن المداولات المقبلة بشأن هذه المسألة ستتمكننا من إحراز تقدم كبير في التغلب على التحديات القائمة.

السيد شتيبانينك (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.16).

وندين مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي يمثل انتهاكاً لا مبرر له لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتواصل الجمهورية التشيكية، بوصفها عضواً في لجنة إدارة معاهدة تجارة الأسلحة، دعم عملية إضفاء الطابع العالمي على

بوصفها إطاراً عالمياً جديداً يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخائر طوال عمرها الافتراضي، بما في ذلك التعاون والمساعدة الدوليين.

السيدة نارايانان (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): في البيئة الأمنية العالمية المتزايدة الاضطراب، من المهم أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بصكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي يهدف هيكلها الفريد إلى ضمان المرونة في التعامل مع التطورات الجديدة في النزاعات المسلحة وتكنولوجيا الأسلحة. وتلتزم الهند التزاماً تاماً بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبالمبادئ الإنسانية المكرسة فيها، وهي طرف في جميع البروتوكولات الخمسة الملحقه بالاتفاقية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية أمر حاسم لتنفيذها الكامل والفعال. وقد شاركت الهند مشاركة بناءة في المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي عقد في العام الماضي. ونأمل أن يؤدي عملنا في فترة ما بين الدورات إلى زيادة تعزيز الاتفاقية.

وقد أوفينا بالتزاماتنا بموجب البروتوكول الثاني المعدل، بما في ذلك ما يتعلق بعدم إنتاج الألغام غير القابلة للكشف، فضلاً عن جعل جميع الألغام المضادة للأفراد قابلة للكشف. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن البروتوكول الثاني المعدل يقيم توازناً بين الشواغل الإنسانية المتعلقة بالألغام الأرضية ومتطلبات الدفاع المشروعة، ولا سيما للدول ذات الحدود الطويلة. ويشكل البروتوكول الثاني المعدل أيضاً إطاراً مناسباً لمعالجة مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي كثيراً ما تنتشرها جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون والجماعات المسلحة غير المشروعة. وترحب الهند باعتماد الإعلان المتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وبعد أن كافحت الهند خطر استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب أطراف مسلحة من غير الدول، فإنها تولي أولوية عالية لتخفيف خطر العبوات الناسفة ومساعدة الضحايا، وهي على استعداد لتشاطر أفضل الممارسات مع الدول الزميلة.

إلى تعزيز عالمية الاتفاقية. ومن المهم أيضاً إبقاء الاتفاقية مستجيبة للتطورات التكنولوجية الجديدة. لذلك نرحب بمزيد من العمل بشأن مسائل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونرى أنه لا غنى للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية أن يكون لديها الإرشاد الكافي بشأن كيفية ضمان امتثال أي سلاح أو وسيلة أو أسلوب جديد للحرب للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي ينبغي أن يظل هدفنا الرئيسي في جميع الظروف.

لذلك نقدر تقديراً عالياً الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي اعتمد في حزيران/يونيه. وهذا دليل حقيقي على أنه على الرغم من البيئة المحيطة الحالي غير المواتية، فإن الدول في موضع يمكنها من وضع إعلان سياسي لتعزيز حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان أثناء النزاع والحد من الضرر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق وهي رغبة في وضعه. يعاني العديد من الناس في جميع أنحاء العالم كل عام من آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ونعتقد الجمهورية التشيكية أنه ينبغي دعم الضوابط القوية التي تغطي الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها. وقد وضعت الجمهورية التشيكية نظاماً فعالاً لمراقبة صادرات الأسلحة، فضلاً عن السلع ذات الاستخدام المزدوج، وتواصل تعزيز آلياتها لمراقبة ومنع التسريب، وفقاً للمعايير الدولية.

يفي بلدنا تماماً بالتزاماته الدولية في ميدان تحديد الأسلحة ويظل متمسكاً بسياسة الامتنال. وترحب الجمهورية التشيكية بنتائج برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك الصك الدولي للتعقب الذي يطلب من الدول أن تكفل وسم الأسلحة بصورة ملائمة والاحتفاظ بسجلاتها. ونؤيد توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسة في الأسلحة، ونتابع عن كثب عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، الذي أنشئ عملاً بالقرار 233/76 لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والتي اعترفت بالآثار الضارة للاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك في تفاقم الإرهاب، وشددت على دور صكوك الأمم المتحدة في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب.

ويسرنا أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي ترأسه الهند حالياً، قد اعتمد هذا العام تقريراً قائماً على توافق الآراء. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في إبلاغ السجل عن عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية، وهو آلية طوعية قيمة للشفافية وبناء الثقة تسمح للبلدان بالإبلاغ عن عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية.

وتشارك الهند أيضاً في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، وتشدد على ضرورة التصدي لتسريب الذخيرة التقليدية إلى الأسواق غير المشروعة والجماعات المسلحة غير القانونية والإرهابيين والمجرمين وغيرهم من المتلقين غير المأذون لهم. ونعرب عن دعمنا لصقل واستعراض وتعزيز التوجيهات في إطار المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة في ذلك المجال. وتظل الهند، بوصفها عضواً في ترتيب فاسنار، ملتزمة بالعمل من أجل زيادة تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار في مجال الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من سلع وتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نبليغ اللجنة بأن الهند ستتولى الرئاسة العامة لترتيب فاسنار لعام 2023. وتنتطلع الهند إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لإحراز تقدم ذي مغزى في ذلك المجال.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): إن

بلدي مصمم على مكافحة آثار العنف المسلح والاستخدام غير المسؤول للأسلحة النارية التي ما زالت تؤدي بحياة الضحايا في جميع أنحاء العالم. والسلفادور ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ولهذا السبب شاركت بنشاط في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين المعقود في حزيران/يونيه. ونشيد بنتائج ذلك الاجتماع، حيث أحرز تقدم

إن الهند مساهم رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقد مدّت يد المساعدة في الجهود الدولية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل. وتدرك الهند، بوصفها من الموقعين الأصليين على البروتوكول الخامس، إدراكاً عميقاً الشواغل الإنسانية الخطيرة التي تسببها المتفجرات من مخلفات الحرب، وهي ملتزمة التزاماً كاملاً بالتعاون والمساعدة من أجل التنفيذ الكامل للبروتوكول الخامس. ويؤكد تصديقنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأهمية التي نوليها لمساعدة الضحايا. وقد أقامت مبادرة "الهند من أجل الإنسانية"، التي أطلقت كجزء من احتفالات الذكرى السنوية الـ 150 لميلاد المهاتما غاندي، العديد من معسكرات تركيب الأطراف، حيث تم تركيب أكثر من 500 6 طرف اصطناعي على مدى السنوات القليلة الماضية في مختلف البلدان. واكتسب الطرف الاصطناعي، المعروف شعبياً باسم قدم جابور، شهرة في جميع أنحاء العالم لكفاءته وسلامته وفعاليته من حيث التكلفة. وتم تمديد البرنامج مؤخراً حتى آذار/مارس 2023.

وتبرز الهند ضرورة أن تبذل جميع الدول الأعضاء جهوداً في مجال تشاطر التكنولوجيات الجديدة التي يمكن نشرها لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أو إبطال مفعولها. وتؤيد الهند مواصلة المداولات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن معالجة مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أمر يعزز الاتفاقية ويؤكد أنها قادرة على الاستجابة بشكل مجد للتكنولوجيات الجديدة المتطورة التي يمكن تطبيقها على النزاعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين. ويتحتم علينا أن نطور فهماً عاماً ومدروساً ومشاركاً للمفاهيم قبل أن نتخذ أي خطوات حاسمة.

وتشارك الهند بصفة مراقب في اجتماعات اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنتطلع إلى مشاركتها في الاجتماع العشرين للدول الأطراف الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام. وترحب الهند بالوثيقة الختامية التي اعتمدها بتوافق الآراء الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

ونود أن نعرب مرة أخرى عن اهتمامنا بكفالة أن يتم النظر في مسألة الذخيرة في إطار أحكام برنامج العمل. وكما أشرنا في مناسبات سابقة، فإن الذخيرة عنصر ضروري لعمل الأسلحة. وهذا العنصر المركزي هو الذي يجعل السلاح الناري فتاكاً، ولهذا السبب نؤمن بالحاجة إلى نهج كلي للتصدي لتلك الآفة.

ونود أن ننوه بشركائنا المتعاونين من البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وإدارة الأمن العام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، الذين يعملون مع السفادور في جهود بناء القدرات التقنية والمؤسسية وتبادل أفضل الممارسات واقتناء آلات متخصصة لوسم الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها، وتقديم الدعم لضبط الأسلحة والذخائر وتدميرها. إن تلك الأنشطة، بالاقتران مع الحملات الوطنية لمنع العنف والحد منه، بما في ذلك الحملات المتعلقة بمنع استخدام الأسلحة النارية في نظام التعليم الوطني، هي إجراءات تساعد على الحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتسلب الضوء على أخطار انتشارها. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للعمل الهائل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر وغيرها، التي توفر لنا مدخلات ممتازة ومعلومات قيمة تسهم في عملنا بشأن الأسلحة التقليدية والأمن.

السيدة تشو (جمهورية كوريا) (تكلت بالإنكليزية): كما أشار الأمين العام في خطته لنزع السلاح، أصبحت النزاعات المسلحة أطول أمداً وأكثر تعقيداً وتعطيلاً ويصعب التعافي منها نظراً لتوافر الأسلحة التقليدية على نطاق واسع. وتكرر جمهورية كوريا تأكيد التزامها الصادق بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية. تسعى معاهدة تجارة الأسلحة إلى وضع أعلى المعايير المشتركة الممكنة لتجارة الأسلحة التقليدية بهدف الحد من المعاناة الإنسانية والعنف ضد النساء والأطفال. لقد كانت معاهدة تجارة الأسلحة إنجازاً بارزاً في تعزيز تجارة الأسلحة القانونية المنظمة تنظيمياً جيداً، مع منع الاتجار غير المشروع بها وتسريبها. وشاركت

كبير بشأن الوثيقة الختامية وفي ضوء تلك النتائج الهامة، تود السفادور أن تسلط الضوء على العناصر التالية التي نعتبرها ذات صلة:

أولاً، يساورنا القلق إزاء التوقعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في صنع وتصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الأسلحة المصنوعة في القطاع الخاص، فضلاً عن التحديات التي تمثلها، وخاصة فيما يتعلق بأحكام الوسم وحفظ السجلات والتعقب المنصوص عليها في الصك الدولي للتعقب. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة مضاعفة التعاون بين الدول بغية تعزيز القدرات والخبرات الوطنية للتصدي بفعالية لتلك التحديات.

ثانياً، نسلط الضوء على التوصيات المقدمة إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل لاستئناف مناقشة إنشاء فريق خبراء تقنيين مفتوح العضوية لمعالجة المسائل الهامة المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثاً، نرى أن من الضروري تنفيذ نهج جنساني شامل بغية التصدي للآثار المتباينة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مختلف الفئات السكانية. ونشدد أيضاً على أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الجنس، حيثما أمكن، فضلاً عن المتغيرات أو المحددات الأخرى لفهم ظواهر معينة من أجل استهداف السياسات العامة، والحاجة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وفعالة في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

رابعاً، نرحب بإنشاء البرنامج السنوي للتدريب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سيبدأ في عام 2024 ويعزز بدقة ما أبرزناه بالفعل، بما في ذلك المعرفة والخبرة التقنيتين للموظفين الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ولا سيما للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نتقدم بالشكر إلى اليابان وجنوب أفريقيا، وبشكر خاص إلى كولومبيا، على عملهم الدؤوب تحقيقاً لتلك الغاية، ويسرنا أن نكون مشاركين رئيسيين في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.50، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

للدول الأطراف. ومن المؤكد أن مسألة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل كانت أحد محاور مناقشاتنا في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية على مدى السنوات القليلة الماضية. نرحب بالتقدم الذي أحرزه هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل من خلال اعتماد تقريره عن دورة عام 2022، ونأمل أن نواصل جهودنا من خلال عملية فريق الخبراء الحكوميين حتى يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا، إذ تشاطر القلق إزاء الأثر المدمر لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، تتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر والذي سنقرّ فيه الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتؤيد جمهورية كوريا أهداف ومقاصد اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، رغم أنها لم تنضم بعد إلى اتفاقية أوتاوا نظراً لحالتها الأمنية الفريدة في شبه الجزيرة الكورية. وبناء على ذلك، تؤكد جمهورية كوريا من جديد أنها قد امتثلت امتثالاً تاماً لالتزاماتها ومعاييرها ذات الصلة بوصفها دولة طرفاً في البروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك والنبائط الأخرى. ونشارك أيضاً في جهود التعاون الدولي لدعم المتضررين من الألغام الأرضية من خلال القنوات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام والصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري، وكذلك من خلال البرامج الثنائية لبناء القدرات لمساعدة السكان والمجتمعات المتضررة من الألغام. وسواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في ذلك المجال.

السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): ما زالت تدفقات الأسلحة التقليدية المنفلتة توجع النزاعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة، بينما تقوض الاستقرار وجهود التنمية في أجزاء كثيرة من العالم.

جمهورية كوريا، بوصفها مؤيداً قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة، مشاركة نشطة في المنتدى وتولت مؤخراً رئاسة مؤتمره التاسع للدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، قدمت جمهورية كوريا أيضاً مساهمات مالية إلى صندوق التبرعات الاستثمارية وبرنامجه رعايته، كجزء من مساعيها لتعزيز تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها من أجل دعم الدول في تنفيذها الفعال للمعاهدة.

ونرحب بالمناقشة التي أجراها المؤتمر الثامن للدول الأطراف في المعاهدة بشأن ورقة العمل التي أصدرها الرئيس بشأن ضوابط ما بعد الشحن والتي يمكن أن تسهم في منع التسريب، ونأمل أن نشارك في مزيد من المناقشات في إطار المعاهدة. وتقدر جمهورية كوريا أيضاً التقدم المحرز بشأن الدليل الأساسي الطوعي لإنشاء نظام وطني للمراقبة في مساعدة الدول الأطراف وتأمل في مواصلة ذلك العمل. كما نرحب بالاجتماع الافتتاحي لمنتدى تبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة الذي يمكننا من خلاله تبادل المعلومات ذات الصلة التي تسهم في الحماية من عمليات التسريب المحتملة. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليلفت انتباه الأعضاء إلى مشروع القرار A/C.1/77/L.39 بشأن معاهدة تجارة الأسلحة الذي تتشرف جمهورية كوريا بتقديمه بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر التاسع للدول الأطراف. ونتطلع إلى تأييد الدول الأعضاء الواسع النطاق لمشروع القرار.

ونسلم بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مترابط مع مجالات أخرى، بما في ذلك السلام والأمن الدوليان، والإرهاب، والجرائم المنظمة المحلية وعبر الوطنية، والمخدرات، وحقوق المرأة والطفل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزامه ببرنامجه العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعب. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي عقد في حزيران/يونيه.

ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بإطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة التي تقيم توازناً بين الشواغل الأمنية والاعتبارات الإنسانية

من التزاماتها بموجب نظم مراقبة الصادرات، بما في ذلك من خلال ترتيب فاسنار.

إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، بعد أن احتفلت بذكرها السنوية الخامسة والعشرين هذا العام، لا تزال تؤدي دوراً رئيسياً في إنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. تأخذ تركيا التزاماتها بموجب الاتفاقية على محمل الجد وتدعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة جزءاً لا غنى عنه من القانون الدولي المتعلق بالأسلحة التقليدية ذات الأثر العشوائي. وتنفذ تركيا الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها تنفيذاً كاملاً، وهي طرف فيها، وتشجع على الانضمام إلى ذلك النظام الدولي الأساسي.

وعلاوة على ذلك، لا تزال قضايا مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مهمة. وتشعر تركيا بالقلق إزاء الأثر المتزايد للهجمات بتلك الأجهزة المتفجرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال ارتكاب أعمال إرهابية. ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه في التصدي لتهديدات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأخيراً، نعتقد أيضاً أن تطوير واستخدام منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي لا تتمتع بسيطرة بشرية مفيدة أمر غير مرغوب فيه ويتعارض مع القانون الدولي الإنساني. يجب أن يشارك البشر في حلقة صنع القرار، بوصفهم أميين ومشغلين، وأن يتحملوا المسؤولية النهائية عند التعامل مع قرارات الحياة والموت.

السيدة إسترادا خيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها في وفاة مئات الأشخاص في جميع أنحاء العالم كل عام، مما يوجب النزاع ويزيد من حدة العنف. ولا يزال إنتاج تلك الأسلحة وذخائرها في ازدياد، ولا يزال تحويلها إلى السوق غير المشروعة يمثل مشكلة متزايدة التعقيد. ويسهم تحويل وجهة الأسلحة في الاتجار بالمخدرات ووجود الجريمة المنظمة. فهو يجعل الناس أكثر ضعفاً ويعوق تهيئة بيئة

وبالنظر إلى الخسائر الإنسانية الهائلة التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن انتشارها يستحق اهتماماً لا يقل عن الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. وتشعر تركيا بقلق خاص إزاء الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة، ولهذا السبب لا تزال مصممين على بذل جهودنا لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والقضاء عليه.

وفي ذلك السياق، تؤيد تركيا بقوة التنفيذ القوي والفعال والشامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بالنتائج الناجحة المتتالية التي تحققت بتوافق الآراء في الاجتماعين السابع والثامن اللذين تعقدتهما الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وفي الفترة المفوضية إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل، سنتطلع إلى مواصلة جهودنا لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة في بناء القدرات، فضلاً عن التصدي للتحديات التي تسببها التطورات الجديدة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقنياتها وتصميمها. وأود أيضاً أن أشدد على دعمنا لزيادة تعزيز الصك الدولي للتعقب.

ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة تمثل أيضاً إسهاماً هاماً في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. إن مشاركة المعلومات والشفافية في مجال التسلح تدبير حاسم لبناء الثقة وأحد أفضل السبل لمنع التسريب. وقدمت تركيا تقارير سنوية عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونشجع جميع الدول، ولا سيما الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، على إتاحة تقاريرها السنوية للجمهور. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نفصل خطر انتشار الأسلحة التقليدية عن سلامة وأمن ذخائرها. وترحب تركيا بالعمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية وتتطلع إلى نتائج الناجحة. تنفذ تركيا بجد آلية قوية لمراقبة الصادرات، كجزء

التفجيرات والتدابير الرامية إلى منع تسريب الذخيرة التقليدية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ احتياجات وحالة كل بلد ومنطقة في الحسبان عند صياغة الوثيقة الختامية من أجل وضع إطار للالتزامات السياسية يتسم بالفعالية والكفاءة. وتتشدد غواتيمالا بصفة خاصة على ضرورة إدراج مسألة الأسلحة الصغيرة وذخائر الأسلحة الخفيفة صراحة.

ونذكر أيضاً بأهمية اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضاً بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، وندعو جميع الدول غير الموقعة عليها إلى التوقيع والتصديق عليها.

وبالإضافة إلى ما سبق، تدين غواتيمالا بشدة استخدام الذخائر العنقودية من قبل أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف. فهذا الاستخدام يشكل انتهاكاً للمبادئ المكرسة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. فعواقب استخدامها - كما أظهرت الأحداث الأخيرة - مدمرة وآثارها الضارة غالباً ما تكون عشوائية. وتدين غواتيمالا استخدام أي سلاح عشوائي الأثر، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ولذلك يجب حظر التقدم العلمي والتجاري في مجال الذكاء الاصطناعي واستخدام التكنولوجيا لتطوير أسلحة جديدة عن طريق صك ملزم قانوناً. فما يسمى بالمنظومات الآلية الفتاكة أو الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تشكل خطراً جسيماً على البشرية إذا لم يسيطر عليها إنسان.

ختاماً، فإن الحالة الراهنة تشكل تحديات كبيرة للسلم والأمن الدوليين. والمعاناة المستمرة والخسائر في الأرواح البشرية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية تحفز غواتيمالا على مواصلة العمل بنشاط واستباقية في هذه المداولات.

السيدة ناغاي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): كما نعلم جميعاً جيداً، شهد العالم عدداً لا يحصى من الهجمات العسكرية وحوادث

مواتية لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والمستدامة. وتعتقد غواتيمالا أن معاهدة تجارة الأسلحة تشكل معلماً بارزاً في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وقد رحبنا باعتماده قبل ثماني سنوات، إيماناً منا بأنه سيكون له أثر كبير على أمن سكاننا. وينبغي ألا ننسى أن الهدف الرئيسي للمعاهدة هو إنقاذ الأرواح البشرية من خلال التنظيم الفعال للأسلحة ومنع تسريبها. ونكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن نجاح معاهدة تجارة الأسلحة يعتمد على حسن نية الدول، بما في ذلك الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة، في التنفيذ الفعال لكل حكم من أحكام المعاهدة. ونصرّ على أن التزامات الدول الأطراف في ذلك الصك تتجاوز مجرد المساهمات المالية.

وفيما يتعلق بإنجازات الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصكه الدولي للتعقب، يرحب وفد بلدي بالوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك مسائل يتعين إدراجها - مثل الذخيرة، وتعزيز الإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمرأة والسلام والأمن، والتآزر مع الصكوك الإقليمية والدولية الأخرى، من بين مسائل أخرى - نعتقد أن الوثيقة الختامية تشكل أساساً جيداً لمناقشات بلداننا في المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل.

ونرى أن إنشاء برنامج تدريب للزمالات لتعزيز المعرفة التقنية وبناء قدرات البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في المجالات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أمر إيجابي. ونشكر وفود جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان على جهودها وعلى إدراج هذه الصياغة في مشروع القرار A/C.1/77/L.50 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونود أن نسلط الضوء بصفة خاصة على العمل الذي قامت به كولومبيا. ولدنيا أيضاً اهتمام خاص بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، فضلاً عن الحاجة إلى اعتماد نهج شامل لمعالجة إدارة دورة حياة الذخيرة التقليدية ينظر في العلاقة المتبادلة بين التدابير الرامية إلى منع

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هذا العام. وتأمل اليابان أن يظهر اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء تصميمنا الموحد على التصدي لهذه المشكلة.

وتقدر اليابان تقديرا عاليا الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بوصفها إطارا تنظيميا متعدد الأطراف للأسلحة التقليدية والقانون الدولي الإنساني، وترحب بنتائج مؤتمرها الاستعراضي السادس في كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن اعتماد الإعلان المستكمل بشأن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في المؤتمر السنوي الثالث والعشرين للبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي تشرفت اليابان برئاسته. ونؤيد مشروع القرار بشأن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، الذي قدمته فرنسا وأستراليا (A/C.1/77/L.41).

وتشيد اليابان بالنتائج ذات المغزى التي حققها فريق الخبراء الحكوميين في مناقشة التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل على مدى السنوات الماضية بوصفها أحد المواضيع الرئيسية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وعلى الرغم من حساسية تلك المسألة وتعقيدها، أسهمت المداولات المكثفة في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين إسهاما كبيرا في النهوض بأساس للنقاش المشترك. وتعتقد اليابان أن من المفيد للأطراف المتعاقدة السامية أن تواصل المناقشة بشأن منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل خطوة خطوة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وترحب اليابان كذلك بالمقترحات العديدة التي قدمت إلى فريق الخبراء الحكوميين هذا العام بغية المضي قدما بذلك النقاش. وستواصل اليابان الإسهام بنشاط في وضع القواعد الدولية في ذلك الصدد.

وأخيرا، تؤيد اليابان الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتتطلع إلى تأييد إعلان ختامي في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الختام، تعتقد اليابان أنه يتحتم على جميع الدول الأعضاء أن تقف متحدة للتصدي للتحديات الخطيرة التي نواجهها جميعا. وتظل

العنف على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين، وتشريد أعداد كبيرة وتشتت الأسر. والأسلحة التقليدية المستخدمة في الحرب هي المسؤولة عن تلك المآسي. ولذلك، أود أن أشدد على أهمية التحديد الفعال للأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية، وأن أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات ذات الصلة.

وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان ترحيبا حارا بالفلبين وغابون لانضمامهما إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وبملاوي لانضمامها إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لتحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك القانونية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وكذلك انطلاقا من ذلك الشعور بالإلحاح تهض اليابان، بوصفها رئيسة اللجنة المعنية بتعزيز التعاون والمساعدة التابعة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة أيضا باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، بالتعاون الدولي من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتدعم اليابان أيضا على الصعيد الوطني العمل ضد الألغام والذخائر العنقودية والذخائر غير المتفجرة، فضلا عن جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتخلص منها في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2021، تجاوزت مساهمتنا في تلك المجالات 41 مليون دولار.

وقدمت اليابان مرة أخرى هذا العام، إلى جانب جنوب أفريقيا وكولومبيا، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/C.1/77/L.50)، مستمد من النتيجة الناجحة لاجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وهو مشروع قرار مستمد من النتائج الناجحة لاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع

ترحب دولة الكويت بدخول معاهدة تنظيم تجارة الأسلحة حيز التنفيذ، وتدعو إلى تطبيقها على الدول كافة بشكل متوازن بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة ويراعي حق الدول المشروع في الدفاع عن النفس، مع الأخذ في الاعتبار التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدرة للأسلحة والمستوردة لها، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الاختلال القائم في الإنتاج والإنتاج بالأسلحة التقليدية بين الدول الصناعية والدول النامية.

إن التقدم التكنولوجي والتقنيات الحديثة تشكل سلاحاً ذا حدين، فقد سهلت إمكانية إنتاج مثل هذه الأسلحة، خاصة من قبل الأفراد والجماعات الفاعلة من غير الدول، ومن جانب آخر وفرت سبلاً جديدة لمكافحة هذه المخاطر. لذا يتعين على الدول السعي إلى تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات وتشارك الخبرات، خاصة في موضوع أمن الحدود البرية والبحرية وذلك للحد من وصول تلك الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، وأيضاً عبر تعاون مختلف الأطراف المعنية مع هيئات الأمم المتحدة لتطبيق الاتفاقيات والتعهدات ذات الصلة.

مر بلدي، بالإضافة إلى العديد من دول العالم، بمرحلة مريرة جراء التعامل مع آثار الألغام الأرضية بعد تحرير أراضيها من الاحتلال العراقي قبل أكثر من ثلاثة عقود، والتداعيات الإنسانية الناجمة عنها. وما زالت الألغام ومخلفات الحروب حول العالم تحصد أرواح المدنيين وتزيد من معاناة الشعوب حتى بعد انتهاء الحرب بسنوات. وهنا، نجدد تأكيدنا على أهمية التزام الدول كافة باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتبادل الخبرات والمساعدات المادية والفنية حيال التخلص منها وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

ختاماً، نشتم هذه الاجتماعات القيمة ونأمل أن تقضي هذه الدورة إلى ترسيخ القناة بضرورة استمرار الحوار والنقاش البناء وأن يتبع ذلك خطوات ملموسة تتماشى مع النتائج المتفق عليها بما يحقق الأمن والاستقرار للعالم أجمع.

السيد باديا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

اليابان ملتزمة بمواصلة إسهامها وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدفع الأمور إلى الأمام.

ستتاح نسخة كاملة من هذا البيان على الموقع الإلكتروني.

السيد الهاشم (الكويت): في البداية أتقدم إليكم، السيد الرئيس، وإلى باقي أعضاء المكتب، ببالغ الشكر على ما إدارتكم الفاعلة لأعمال اللجنة خلال هذه الدورة.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا الصديقة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد جمهورية العراق الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.16).

فيما يتعلق بموضوع الأسلحة التقليدية، يجدد بلدي التأكيد على موقفه الثابت تجاه مكافحة الإتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والذي يأتي من منطلق الحرص على تحقيق السلام والاستقرار في عالمنا وتجنبه الآثار الناتجة عن نقشي هذه الأسلحة على الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، من دون الانتقاص من الحق السيادي للدول في امتلاك واستيراد وتصدير الأسلحة التقليدية، وذلك للدفاع عن أمنها وسيادة أراضيها.

وفي هذا السياق، تجدد دولة الكويت التزامها وتأكيداتها على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، باعتباره أداة دولية توافقية يتمثل الغرض منها في بناء الثقة وزيادة التعاون بين الدول من أجل الحد من هذا الإتجار غير المشروع، خاصة مع خطر وصول تلك الأسلحة إلى الكيانات والجماعات من غير الدول واستخدامها في ارتكاب أعمال إرهابية،

وفي سياق متصل، قامت السلطات في بلدي في السابق بجمع السلاح غير المرخص مع العمل على نشر برامج توعوية بخطورة هذه الأسلحة ودورها في زعزعة الاستقرار وانتشار الجريمة.

وندعو إلى فرض حظر على الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن. وثمة حاجة إلى لوائح لاستخدام الأسلحة مع بعض الاستقلالية، وخاصة الطائرات العسكرية بدون طيار.

ويستمر الإنفاق العسكري العالمي في النمو بمعدل مذهل ومقلق. إنه يتجاوز لأول مرة الرقم المقلق البالغ 2 تريليون دولار. وإذا يعيش الملايين من الناس في فقر مدقع ويعانون من الجوع الحاد، فإن المنتجين الرئيسيين للأسلحة التقليدية يصبحون أغنياء غنى فاحشا. وكم بإمكاننا أن نفعل أكثر إذا خصصت تلك الموارد للصحة والتعليم والتنمية المستدامة في بلداننا، كما ظل يقول القائد العام فيدل كاسترو روز دوما. وبدلاً من أن يستثمر من يملكون الموارد ذلك الكم الهائل في تطوير أسلحة متزايدة التطور، ينبغي لهم أن ينهضوا بالبحوث الطبية وأن يضعوا ثمار العلم في خدمة البشرية، وأن يصنعوا أدوات - لا للموت - بل للصحة والحياة.

السيدة تران (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً كمبوديا وإندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.16).

وترى فييت نام أن إحراز تقدم في تحديد الأسلحة التقليدية جزء لا يتجزأ من جهودنا الجماعية الشاملة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين وكفالة الدفاع الوطني. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة لتنفيذ جميع الصكوك والآليات الدولية ذات الصلة وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع تحمل الدول المسؤولية الرئيسية.

ومن الأهمية بمكان أن نعالج المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية بعناية وتوازن كبيرين. وإذا نشدد على مبادئ التوازن والاتساق وعدم التمييز وعدم التمييز عند تنفيذ الصكوك ذات الصلة، فإننا نعيد تأكيد الحقوق السيادية للدول في اقتناء الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها ونخيرتها ذات الصلة وصنعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل احتياجاتها المشروعة في مجال الدفاع عن النفس والأمن.

ونعيد تأكيد التزامنا بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات المرفقة بها التي نحن طرف فيها. ونتمسك بالحق المشروع للدول في صنع الأسلحة التقليدية واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال المعايير المزدوجة مستمرة في ميدان نزع السلاح. ففي نفس الوقت الذي يواصل فيه بعض المنتجين نقل الأسلحة التقليدية إلى جهات غير حكومية غير مأذون بها وتحويلها إلى السوق غير المشروعة، يسعون كذلك إلى منع البلدان النامية من الحصول على تلك الأسلحة واستخدامها لأغراض مشروعة للدفاع عن النفس. وفي الوقت نفسه، يتواصل تطوير أسلحة تقليدية استراتيجية ومتطورة وفتاكة بشكل متزايد، بينما يتعمق الاختلال بين إنتاج هذه الأسلحة وامتلاكها والاتجار بها.

ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه المعيار الدولي في هذا الميدان. وقد اعتمد برنامج العمل بتوافق الآراء، وكذلك الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراضية ذات الصلة. ونؤيد إنشاء برنامج زمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما للبلدان النامية. ونأمل أن يسهم هذا البرنامج في بناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل.

ونشدد على الصلاحية والفعالية الكاملتين للصك الدولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على نحو موثوق. ويجب وقف عمليات النقل والتحويل غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جهات غير حكومية غير مأذون بها - وهي المصدر الرئيسي للاتجار غير المشروع - على سبيل الاستعجال. ويجب معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الآفة، بما في ذلك من خلال التعاون وتقديم المساعدة إلى الدول التي تطلبها.

ونؤكد من جديد أن كوبا لا يمكنها أن تؤيد معاهدة الاتجار بالأسلحة، التي تحدد معايير للموافقة على عمليات نقل الأسلحة إلى الدول الأعضاء يسهل التلاعب بها ورفضها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفة الاتحاد مراقبا.

السيد كارزمارز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي ممارسة لحقه في الرد في نهاية جلسة الأمس (انظر A/C.1/77/PV.16).

قبل ثلاثة أيام، قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تقريرها (انظر A/77/533) إلى الجمعية العامة، الذي يكشف عن ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا منذ 24 شباط/فبراير. والقوات المسلحة الروسية مسؤولة عن الأغلبية العظمى من الانتهاكات التي تم تحديدها.

ووجدت اللجنة العديد من الحالات التي أطلقت فيها القوات المسلحة الروسية النار على مدنيين حاولوا الفرار إلى أماكن آمنة والحصول على الغذاء أو غيره من الضروريات، مما أسفر عن مقتل أو إصابة الضحايا. وفي الحالات الموثقة، كان الضحايا يرتدون ملابس مدنية، ويقودون سيارات مدنية، ولم يكونوا مسلحين. إن التقارير حول عمليات الإعدام التعسفي، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في مناطق بوتشا وكيف وتشيرنهييف وخاركيف وسومي، والاعتقالات، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وعمليات النقل القسري غير القانونية، وترحيل عدد كبير من المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى الأراضي الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية وإلى روسيا، كلها أفعال صادمة. وروسيا في حربها العدوانية ضد أوكرانيا، تستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، فضلا عن الأسلحة المتفجرة الأخرى، مثل الصواريخ وقذائف المدفعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ضد المدنيين.

واستهدفت هذه الهجمات الجوية والقذائف التي شنتها روسيا الأسبوع الماضي عمدا البنية التحتية الحيوية وحاولت ترويع المدنيين

وتظل مسألة التعامل مع عواقب الألغام والقنابل، لا سيما في حالات ما بعد النزاع، تشكل تحديا. ولذلك يواصل وفد بلدي دعم الأهداف الإنسانية لاتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، إلى جانب الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة. وقد بادرت فييت نام، بوصفها عضوا في مجلس الأمن في العام الماضي، إلى اعتماد بيان رئاسي لمجلس الأمن يؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء المناطق ويشيد بالمساعي الدولية في هذا الصدد (S/PRST/2021/8). وظلت فييت نام، بوصفها بلدا تضرر بشدة من المتفجرات من مخلفات الحرب، تبذل كل جهد ممكن لمعالجة المسائل المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب بغية ضمان سبل العيش الآمنة والتنمية للشعوب، بما في ذلك تنفيذ خطتنا الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة 2010-2025. وقد عملنا عن كثب مع الشركاء الدوليين في التصدي للذخائر غير المنفجرة في فييت نام ونحن ممتنون للدعم الكريم الذي قدموه.

ونتشاطر كذلك الشواغل إزاء الأثر السلبي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، الأمر الذي يوجب النزاعات ويسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويعوق التنمية المستدامة ويترك آثارا سلبية على البيئة الأمنية الدولية.

ولذلك، تؤيد فييت نام التنفيذ المستمر لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. ويرحب وفدي بقرار اجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل.

ووفدي مقتنع بأن التعاون الدولي يؤدي دورا حاسما في دعم البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها وسياستها المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وفي تلك العملية، سيسهم تعزيز دور المرأة ومشاركتها إسهاما مجديا في تنفيذ مسؤوليات كل منها، فضلا عن الآفاق الطويلة الأجل للسلام والاستقرار والتنمية في جميع المناطق.

والمطالب الإقليمية العلنية لأراض في أرمينيا، واستخدام القوة ضد أراضي أرمينيا ذات السيادة.

في عام 2020، منذ اليوم الأول للعدوان على ناغورنو كاراباخ كجزء من سياستها لنشر الإرهاب، استخدمت أذربيجان على نطاق واسع الأسلحة المحظورة، مثل الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة، لشن هجمات مستهدفة ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية، الأمر وثقته منظمة هيومن رايتس ووتش على نطاق واسع، مما تسبب في أضرار جسيمة طويلة الأجل لكل من السكان المسالمين والبيئة. وتضرر أكثر من 1 815 هكتار من الغابات نتيجة لاستخدام القوات المسلحة الأذربيجانية للذخائر الحارقة، التي تحتوي على الأرجح على عناصر كيميائية مثل الفوسفور الأبيض.

إن الهجوم العسكري الذي شنته أذربيجان في أيلول/سبتمبر من هذا العام على أراضي أرمينيا ذات السيادة انطوى على الاستهداف المتعمد للمدن المكتظة بالسكان في عمق أراضي بلدي في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف. وقد سبقت تلك الهجمات أعمال عدوانية ضد أراضي أرمينيا ذات السيادة في أيار/مايو وتموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر 2021.

وفي الجلسة الطارئة لمجلس الأمن التي عقدت في 15 أيلول/سبتمبر بناء على طلب رسمي من أرمينيا، استمعنا إلى نداءات من أعضاء المجلس فيما يتعلق بحقيقة أن الضربات داخل أراضي أرمينيا غير مقبولة، وأنه ينبغي لجميع القوات العسكرية أن تعود على عجل إلى مواقعها الأولية، وأنه ينبغي التقيد بوقف كامل لإطلاق النار بدون شروط (انظر S/PV.9132). بيد أن القوات الأذربيجانية لا تزال داخل أراضي أرمينيا، ولا يزال الحشد العسكري مستمرا على حدود أرمينيا.

تشكل انتهاكات أذربيجان الجسيمة لنظام تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن تهديدا أمنيا خطيرا. فقد تجاوزت حدودها القصوى لأربع أو خمس فئات من الأسلحة التقليدية الرئيسية التي حددتها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. لقد استُثبتت تماما القوات المسلحة الأذربيجانية المتمركزة على طول الحدود على مدى

في كريف ومدن أوكرانية أخرى. وفي هذا الصدد، يدين الاتحاد الأوروبي تسليم الطائرات الإيرانية بدون طيار إلى روسيا ونشرها المميت في الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

بالنظر لخطورة الوضع، قرر الاتحاد الأوروبي أمس إدراج ثلاثة أفراد وكيان واحد على قائمة الخاضعين لتدابير تقييدية لتقويض أو تهديد السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها، وذلك في ضوء دورها في تطوير وتسليم طائرات بدون طيار تستخدمها روسيا في حربها ضد أوكرانيا. هذا القرار دلالة على تصميم الاتحاد الأوروبي على الرد بسرعة وبشكل حاسم على تصرفات إيران الداعمة للعدوان الروسي على أوكرانيا. وسيوصل الاتحاد الأوروبي الرد على جميع الإجراءات الداعمة للعدوان الروسي.

لقد أنهكتنا الاكتشافات المتكررة للفظائع في المناطق المحررة والعدد المروع المتزايد من الضحايا المدنيين في جميع أنحاء البلد. وحيثما حلت القوات المسلحة الروسية، تترك حقول الغام وراءها، مما يجعل إيصال المساعدة الإنسانية مستحيلا ويعرض حياة الأبرياء للخطر.

وبغية ضمان المساءلة، يدعم الاتحاد الأوروبي مهمة عمل المحكمة الجنائية الدولية. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من جرائم الإبادة الجماعية. ويجب مساءلة روسيا عن تلك الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني، التي تسفر عن مئات الضحايا المدنيين كل أسبوع.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن آخذ الكلمة للرد على بيان وفد أذربيجان. كالعادة، أجبر الوفد المذكور للتو هذا المحفل على سماع قدر كبير من الخطب الملفقة والكاذبة والاستفزازية. ومن الواضح أن القصد من وراء حملة التضليل هذه تحويل انتباه المجتمع الدولي عن تجاهل الصارخ والانتهاكات المستمرة من جانب أذربيجان لجميع المعايير القائمة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية عن. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بضع نقاط فقط. لا تزال الحالة الأمنية في منطقتنا تتسم بالحشد العسكري غير المنضبط من جانب أذربيجان، والخطاب العدواني المستمر لقيادتها،

أود أن أكرر الموقف المبدئي لجمهورية إيران الإسلامية وأن أرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة من جانب أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بأن إيران زودت طائرات بدون طيار لاستخدامها في النزاع في أوكرانيا. ومن المؤسف أن أوكرانيا - ومؤخراً بضعة بلدان أخرى - تتغاضى عن موقف إيران المحايد من النزاع وتواصل بناء ادعاءاتها وتصريحاتها الكاذبة على معلومات عامة لا أساس لها. ونرى أنه يجب وقف وتقادي الترويج برنامج سياسي من خلال النشر التعسفي للمعلومات المغلوطة والتفسيرات المضللة للصوصك ذات الصلة لأغراض التلاعب ببرامج ومهام الهيئات الدولية.

أود أن أكرر أن إيران لم تزود قط - ولا تنوي تزويد - الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا إلى أي طرف في هذا النزاع المسلح. وإيران مستعدة للمشاركة البناءة في التعاون التقني وتعاون الخبراء المشترك لتوضيح الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة الموجهة إليها.

بيد أن أوكرانيا لم تتخذ سوى نهج مسيس رداً على طلبنا التعاون. وترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضاً قاطعاً هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة وتدينها بشدة. والواقع أن جمهورية إيران الإسلامية، منذ بداية الأزمة في أوكرانيا، اتخذت موقفاً واضحاً وثابتاً لا يتزعزع يشدد على أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم احتراماً كاملاً المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تؤيد إحلال السلام وإنهاء النزاع في أوكرانيا، وتحت الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وتجنب تصعيد التوترات، والانخراط في عملية مجدية لمعالجة الأسباب الجذرية للحالة وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. كما حثت إيران الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإجراء مشاورات لحماية المدنيين والهيكل الأساسية الحيوية من الهجمات أو من أن تصبح أهدافاً عسكرية.

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للصراع. وينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ

عقود من التفقيش والتحقق، مما يقوض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان ويُمكنها من تركيز أعداد كبيرة من القوات والمعدات العسكرية التي لا يمكن التحقق منها على طول الحدود مع أرمينيا.

تشمل الانتهاكات الجسيمة لتدابير بناء الثقة المتفق عليها في إطار وثيقة فيينا لعام 1994 أيضاً إجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق من دون إخطار على طول الحدود مع أرمينيا.

ما انفك شعب ناغورنو - كاراباخ والمجتمعات الحدودية في أرمينيا، طوال ثلاثة عقود من الزمن تقريباً، يتعرض لأضرار فادحة بسبب التلوث الهائل بالألغام نتيجة لأنشطة أذربيجان العسكرية. فقد تسببت حوادث الألغام في قتل وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وعرقلت بشكل كبير تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وطوال ثلاثة عقود، دأبت أذربيجان على عرقلة جميع أنشطة إزالة الألغام كجزء من سياستها الأوسع المتمثلة في عرقلة إيصال المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية إلى ناغورنو - كاراباخ.

وفي عام 2016، أجبرت أذربيجان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إنهاء تلك الجهود المتعلقة بإزالة الألغام.

في أعقاب عدوان أذربيجان على ناغورنو كاراباخ في عام 2020، بالنظر إلى ما واجهته من ضغوط دولية بشأن العديد من القضايا الإنسانية، بما في ذلك إطلاق سراح مئات أسرى الحرب والمدنيين الأرمن، أثارت أذربيجان هذه القضية لأغراض دعائية فقط من أجل صرف انتباه المجتمع الدولي عن جرائمها البشعة.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

لا بد لي من أخذ الكلمة لممارسة حق وفدي في الرد وتوضيح موقفنا فيما يتعلق بالادعاءات غير المسؤولة والكاذبة بشأن الاستخدام المزعوم للطائرات الإيرانية بدون طيار في أوكرانيا. من المؤسف ملاحظة هذا النمط من الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، خاصة عندما لا يؤخذ في الاعتبار موقف إيران المحايد فعلياً من النزاع وعلى الرغم من جميع الردود البناءة التي قدمناها في هذا الصدد. الادعاءات والمزاعم المذكورة من جانب واحد وبشكل متكرر لن تصبح حقيقة. وإنما، سوف تظهر فقط مدى تعسف هذه الاتهامات.

للمدنيين في الاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن أنواع المنظومات التي اختارتها بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أثبتت أنها الأكثر فتكا ضد سكان دونباس والأراضي المحررة. فعلى سبيل المثال، ستقدم الولايات المتحدة إلى كييف شحنة أخرى من منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة من طراز M142 HIMARS وقذائف منظومة إطلاق الصواريخ المتعددة الموجهة العالية الدقة M31 التي تدمر يوميا المباني المدنية وتشوه أو تقتل المسنين والنساء والأطفال. وتتوقع أوكرانيا إمدادا من صواريخ AGM-88 HARM جو-أرض التكتيكية المضادة للرادار، والتي يستخدمها بالفعل النازيون الجدد الأوكرانيون لضرب المناطق السكنية في بيلغورود، حيث لا توجد منشآت عسكرية.

وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نقف على الكيفية التي تحاول بها بدون كلل القيادة العسكرية والسياسية الأوكرانية اتهام روسيا بإجراء ما يسمى "بالقصف الذاتي". لكن الحقيقة ستظهر دائما: في الأسبوع الماضي، في حديثه مع المخادعين الروس، أكد وزير خارجية أوكرانيا، السيد كوليبا، أن كييف تقف وراء الهجمات على شبه جزيرة القرم ومنطقة بيلغورود. كما ذكر صراحة أن الهجوم المضاد الجنوبي خطط له الجيش الأوكراني بالتعاون المباشر مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وستزود فرنسا كييف مرة أخرى بمنظومات مدفعية قيصر عيار 155 ملم ذاتية الدفع التي أثبتت أيضا قدرتها في مهاجمة المباني السكنية والإدارية والمدارس. ومن خلال الدعم الفرنسي المباشر، قتل المتطرفون والقوميون الأوكرانيون ما لا يقل عن خمسة أشخاص في دونيتسك منذ حزيران/يونيه. وأصيب عشرة أشخاص بجروح ودمر 64 مبنى.

إن ألمانيا شأنها شأن كندا والولايات المتحدة، أعلنت أنها ستزود كييف بذخيرة من عيار 155 ملم، والتي تستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية كل يوم لضرب الناس في دونباس وزابوريجيا وخيرسون، التي أصبحت مناطق في روسيا. ولاحظنا أيضا البيان الذي أدلى به رئيس المكتب التنفيذي للمستشار الألماني، السيد فولفغانغ شميدت، الذي

على الموضوعية والحياد لكي تضطلع بدور مسؤول وبناء في التسوية السياسية للنزاع في أوكرانيا.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرفض

الاتحاد الروسي رفضا قاطعا الاتهامات الموجهة إلينا من الدول الغربية، والتي لا أساس لها من الصحة. تفضل دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تمرير مشاركتها في الأزمة الأوكرانية بصمت، لكن من المستحيل إخفاء الحقيقة. ويبدو أن هذه الدول تتنافس مع بعضها البعض بالاقتران باستمرارها في تزويد نظام كييف بالأسلحة والذخائر، وتزويد النظام بالمعلومات الاستخباراتية، وتدريب جنوده وإرشادهم حول كيفية القيام بعمليات عسكرية. وبهذه الطريقة، فإنهم يقتربون جدا من الخط الخطير للمواجهة العسكرية المباشرة مع روسيا.

وفقا للبيانات المحدثة التي نشرها معهد كيل للاقتصاد العالمي الأسبوع الماضي، فإن إجمالي المساعدات العسكرية لأوكرانيا من الغرب يتجاوز بالفعل 42 بليون دولار، أكثر من نصفها - 28,3 بليون دولار - يأتي من الراعي الرئيسي لكييف، الولايات المتحدة التي لا تنوي وقف دعمها. في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تم الإعلان عن منح شريحة جديدة - بمبلغ 725 مليون دولار - لأوكرانيا. وقد ساهمت الدول والمؤسسات الأوروبية بالفعل بمبلغ 8,5 بليون دولار.

ولا تزال واشنطن المستفيد الرئيسي من استمرار إراقة الدماء، حيث تلتزم البلدان الأوروبية بالتوجه لشراء المعدات العسكرية والأسلحة. وأود أن أذكر اللجنة الأولى بأن قانون الإعاقة والتأجير للدفاع عن الديمقراطية الأوكرانية لعام 2022، المسؤول عن 90 في المائة من الائتمانات الممنوحة لكييف، والتي لا تستطيع تحملها، يُمكن واشنطن من إعطاء أوامر لمجمعها الصناعي العسكري ووقف التضخم من خلال توفير فرص عمل جديدة. ويمكننا أن نقول بثقة شديدة أن عددا كبيرا من تلك الأسلحة موجود بالفعل أو سيجد نفسه قريبا في السوق السوداء، حيث يتجاوز حجم التهريب الشهري بليون دولار.

كان هناك إعلان جديد لتزويد كييف بسلع ذات أغراض عسكرية، وستستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية لمواصلة قصفها الإرهابي

أمس (انظر A/C.1/77/PV.16) واليوم، وكذلك وفد جمهورية إيران الإسلامية. وغني عن القول إننا نرفض رفضاً قاطعاً أي ادعاءات للوفد الروسي بشأن بلدنا.

منذ أن بدأت روسيا حربها على أوكرانيا وهي تهاجمنا برا وجوا وبحراً باستخدام أنواع مختلفة من الأسلحة التقليدية. وقد استهدفت الأعيان المدنية والمدنيين ودمرت عدداً من المدن والقرى الأوكرانية، التي سوي بعضها بالأرض. وقد شاهد المجتمع الدولي الصور المروعة من مدن مختلفة في أوكرانيا، بما في ذلك بوروديانكا وبوشا وإيزيوم وغيرها الكثير. وتم العثور على مقابر جماعية بعد تحريرها من المحتلين. إن القوات المسلحة الروسية تنتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاتفاقيات التي تحظر استخدام أنواع معينة من الأسلحة، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، وروسيا طرف فيها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تستخدم روسيا بنشاط الأفخاخ المتفجرة والأسلحة المحرقة والذخائر العنقودية في انتهاك للمبادئ الرئيسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ الإنسانية والتمييز والتناسب. إن جميع هجمات روسيا هجمات عشوائية، كما أنها تستخدم المدنيين كدروع بشرية.

وفيما يتعلق بالادعاءات الأخرى لروسيا، من الواضح أنها هاجمت أسرى الحرب الأوكرانيين في أولينيفكا، وهي جريمة وانتهاك واضح لاتفاقية جنيف. وقد استولت روسيا، في بداية حربها، على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، في انتهاك أيضاً للقانون الدولي الإنساني. وفي تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بدأت في قصف المحطة. وبصرف النظر عن ذلك، يوجد أكثر من 500 عسكري روسي في المحطة. وفي هذا السياق، فإن السبيل الوحيد لضمان عدم وجود خطر على السلامة والأمن النوويين هو أن تتسحب تلك القوات فوراً من محطة الطاقة النووية. وينبغي لروسيا أن تتخذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي اتخذت قراراً هذا الربيع وقراراً آخر في الخريف. وأود كذلك أن أذكر اللجنة بأن بناء جسر القرم قد أدين في عدد من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمشكلة عسكري جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا.

قارن توقعات كييف من دبابات ليوبارد 2 بالإلهام المستمد من القذائف التسيارية البعيدة المدى V2 التي استخدمها النازيون في نهاية الحرب العالمية الثانية. من المدهش كيف نسيت برلين بسهولة كم فعل بلدي لإعادة توحيد الشعب الألماني ومدى صعوبة التاريخ المشترك لبلدنا من حيث التقارب. والواقع أن الأسلحة الألمانية تقتل الشعب الروسي مرة أخرى اليوم.

ولا نزال نسمع معلومات عن احتمال أن تستخدم كييف أساليب ووسائل حربية محظورة في منطقة خيرسون، بما في ذلك التحضير لضربة صاروخية على سد كاخوفكا للطاقة الكهرومائية. والملمهون الغربيون لتلك الاستراتيجية الإجرامية معروفون جيداً.

وفي الختام، نريد إذاً أن نقول إن توريد الأسلحة إلى أوكرانيا من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يجعلها متواطئة في العدوان على روسيا وكذلك في جرائم الحرب والأعمال الإرهابية التي ارتكبتها كييف ضد المدنيين على مدى السنوات الثماني الماضية. ومن المؤكد أن جميع المتورطين سيخضعون للمساءلة والعقاب.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل ليتوانيا بشأن بيلاروس. نعتبر أن الاتهامات التي وجهها زملاؤنا الليتوانيون إلى بيلاروس فيما يتعلق بالأحداث في أوكرانيا لا أساس لها من الصحة. ونشعر بأننا مضطرون لأن نقول مرة أخرى إن القوات المسلحة البيلاروسية لم تشارك في النزاع المسلح في أوكرانيا، وقد أكد رئيس دولتنا ذلك مراراً. لقد دعت مينسك دائماً وستواصل الدعوة إلى إيجاد حل سلمي للحالة في أقرب وقت ممكن. ويتكشف النزاع حالياً بالقرب من حدودنا مع جيراننا. ولذلك، فإننا نولي اهتماماً كبيراً للمسائل الأمنية في المنطقة، ونبذل كل جهد ممكن لحل الخلافات في أقرب وقت ممكن. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن استخدام الوسائل الدبلوماسية من خلال المفاوضات القائمة على الاحترام والتفاهم المتبادل هو السبيل الوحيد لتسوية أي نزاع.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد أوكرانيا أن يمارس حقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما وفد الاتحاد الروسي

وحيد هو إلحاق أقصى قدر ممكن من الضرر بأرواح مواطني بلدي وصحتهم. وهذا يدل على الطابع العشوائي لزرع الألغام في أرمينيا، في انتهاك صارخ للمعايير الدولية ذات الصلة، وبين الحجم الحقيقي للتهديد الإنساني الذي يواجهه المدنيون الأذربيجانيون ومدى خطورته. إن هدف أرمينيا واضح. إنها تسعى لإعاقة جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والجهود الإنسانية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في أراضي أذربيجان المحررة من الاحتلال الأرميني، بما في ذلك تأخير العودة الآمنة للمشردين داخليا إلى ديارهم التي حرّموا منها لما يقرب من ثلاثة عقود. ونطالب أرمينيا بأن تتشاطر معلومات دقيقة وكاملة وشاملة عن خرائط جميع حقول الألغام التي زرعتها.

وفيما يتعلق باستخدام القوات المسلحة الأرمينية ل ذخيرة الفوسفور الأبيض ضد المدنيين، فقد أكدته بالفعل الوقائع خلال معارك نيسان/ أبريل 2016 والحرب الوطنية التي استمرت 44 يوما، وشنتها أرمينيا تحديدا. والواقع أن أرمينيا استهدفت المدن والمدنيين في أذربيجان بالقذائف والمدفعية في مواقع بعيدة عن منطقة النزاع. وقد وثقت جمهورية أذربيجان جميع جرائم الحرب التي ارتكبتها أرمينيا، أي استخدام القذائف التسيارية والذخائر العنقودية والذخائر الفوسفورية، في هجماتها المسلحة خلال الحرب التي استمرت ست أسابيع في عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يحظر البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، إطلاق أسلحة الفوسفور الأبيض على المدنيين والغابات. وهذا يشكل انتهاكا صارخا لمتطلبات المبادئ الأساسية لاتفاقية التنوع البيولوجي ويهدف إلى إلحاق ضرر جسيم بالبيئة.

وفي غضون ذلك، استخدمت أرمينيا الأراضي المحتلة سابقا في أذربيجان لإخفاء أنشطتها العسكرية عن الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة بتحديد الأسلحة والتحقق منها، بما في ذلك نشر القوات وتكديس المعدات العسكرية غير المعلنة وغير الخاضعة للرقابة والأسلحة والذخائر على أراضيها.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية، فإن أوكرانيا لم تعتبر إيران عدوا أبدا. ولم نتسرع في اتهام إيران بدعم المعتدي الروسي. فعندما ظهرت التقارير الأولى، حاولنا إجراء تحقيق شامل في جميع الحقائق والأدلة. ولم تدخر أوكرانيا جهدا في محاولة إقناع إيران بالامتناع عن ارتكاب هذا الخطأ الفادح. وللأسف، اختارت إيران تدمير علاقاتها مع أوكرانيا وأصبحت شريكة لروسيا.

إن روسيا الآن تستخدم بشكل مكثف الطائرات المسيّرة بدون طيار البعيدة المدى الإيرانية المنشأ في هجماتها العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وفي أيلول/سبتمبر، استولت قوات الدفاع الأوكرانية على طائرات بدون طيار تحمل علامة "حيران-2"، والتي بدت بعد الفحص الفني مشابهة للطائرات الإيرانية بدون طيار من طراز "شاهد-136"، وهي قادرة على إيصال حمولات إلى أهداف على مدى يتجاوز 300 كيلومتر وتتوافق تماما مع المعايير التقنية المحددة في قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ومع ذلك، ثمة معلومات أكثر إثارة للقلق حول نوايا روسيا الواضحة لمواصلة شن المزيد من الهجمات على أوكرانيا بأنظمة الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية المتقدمة، والتي تشمل القذائف التسيارية القادرة على ضرب أهداف في مدى يتراوح بين 300 و 700 كيلومتر.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف بشكل خاص أن نضطر لأخذ الكلمة لدحض أهداف أرمينيا التي تخدم مصالحها الذاتية. فمن الواضح أن أرمينيا تحاول صرف الانتباه الدولي عن أعمالها غير المشروعة دوليا. إن عدم رغبة أرمينيا في الإفصاح عن المزيد من خرائط حقول الألغام قد أودى بحياة العديد من الناس وقد يتسبب في قتل الكثيرين. والحقيقة هي أن أرمينيا كانت ولا تزال متواطئة في قتل المدنيين بسبب الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي المحررة في أذربيجان.

وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية الجارية من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين، التي بدأتها أذربيجان وأيدها المجتمع الدولي، تواصل أرمينيا إرهابها المتعلق بالألغام لغرض

الرد للمرة الثانية. ويؤسفني أن الممثلين سيضطرون إلى حصر بياناتهم في دقيقة واحدة، ولن تتوافر لنا الترجمة الشفوية، حيث يتعين على المترجمين الشفويين أن يتركوا الآن. ورهنا بتلك الشروط، أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم الثاني في الرد.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

باعتباره حق الرد الثاني، وردا على بيان الزميل الأوكراني، أود أن أبرز مرة أخرى أن موقف إيران من النزاع الدائر في أوكرانيا واضح وضوح الشمس. لقد أيدنا، ولا نزال ندعم، التسوية السلمية لذلك الخلاف، وطلبنا من زملائنا الأوكرانيين التوقف عن إثارة أي ادعاءات تعسفية لا أساس لها بشأن إيران. وعلى نحو ما ذكرت مرارا، ندعو أوكرانيا إلى التعاون معنا تقنيا وعلى مستوى الخبراء لتوضيح تلك الادعاءات. ولذلك، فإن موقفنا واضح، ونأمل أن يؤخذ ذلك مأخذ الجد.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية):

سأتوخى الإيجاز الشديد. أولا وقبل كل شيء، أود أن أرفض جميع الادعاءات الموجهة ضد بلدي من وفدي وأوكرانيا والولايات المتحدة. وأود أن أقول، وأشد، إن القوات الروسية تقوم بعملها بما يتفق تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويتمشى عملها تماما مع ميثاق الأمم المتحدة ويتوافق مع المادة 51 من الميثاق. هذه هي الطريقة التي يتم بها تنفيذ العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. ونود أيضا أن نقول إن وزارة الدفاع الروسية تتسم بالشفافية الكاملة في القيام بأنشطتها، وتصدر كل يوم إحاطة لإطلاع الجميع على الأنشطة العسكرية في سياق العملية العسكرية الخاصة.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز.

لقد حاولت أذربيجان، على مر السنين، تبرير عدم امتثالها لنظم تحديد الأسلحة التقليدية بذريعة نزاع ناغورني - كاراباخ. ومن المفارقات أن أذربيجان كانت في الوقت نفسه هي الطرف الذي رفض جميع مقترحات الوسطاء الدرامية إلى إنشاء آليات لبناء الثقة والأمن، بما في ذلك في مجال إزالة الألغام في مناطق النزاع. وهذا يدل على أن النية الحقيقية كانت، ولا تزال، استخدام الذريعة لمواصلة حشدها العسكري الضخم ومواصلة سياستها العدوانية.

وقد ردت أذربيجان بحزم من أجل حماية شعبها واستعادة سلامتها الإقليمية، متصرفة حصرا على أرضها ذات السيادة، بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم تطلق أذربيجان العنان للعدوان على أحد. والتأكيد على عكس ذلك لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل أيضا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد تورنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أود أنا أيضا أن أرد على تعليقات زميلنا الروسي، التي لا يتناسب إصرارها وإلحاحها مع مصداقيتها. فقد قدم سردا مثيرا للإعجاب عن الإحصاءات بشأن المساعدات التي يتم تقديمها لأوكرانيا من أجل مساعدتها على الدفاع عن نفسها، وهو ما يمثل، في رأيي على الأقل، إشادة بالشفافية التي ساعدت بها الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى أوكرانيا في وقت الخطر هذا. وأود أن أقرن ذلك بالافتقار التام للشفافية عشية الغزو الروسي في 24 شباط/فبراير، عندما كان الروس يتهموننا والآخرين بأننا مصابون بحالة هستيريا تامة بشأن إمكانية قيام روسيا بغزو أراضي أحد الجيران في اليوم التالي.

ولدي تعليق مماثل فيما يتعلق بالشكوى المتعلقة بنقل أسلحة عسكرية عالية الدقة. بالطبع، الغرض من استخدام أسلحة عالية الدقة هو استهداف الأهداف العسكرية. وليس المدنيين. وهذا يتناقض أيضا مع الممارسة الروسية المتمثلة في الاستخدام العشوائي للقوة. وأود أن أضيف أيضا أن الوحشية الروسية طوال هذه الحرب كانت ولا تزال موثقة جيدا وسيتم التدقيق فيها بعناية فائقة.

وأخيرا، أود فقط أن أذكر الجميع بأنه قبل بضعة أيام اعتمدت الجمعية العامة القرار دإط-4/11 بأغلبية 143 صوتا تأييدا لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها. ومعارضة لذلك القرار، لم تنضم إلى روسيا سوى أربعة بلدان أخرى، لا يعرف عن أي منها أنها تحمل لواء النظام الدولي الديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استغفنا تقريبا الوقت المتاح لهذه

الجلسة - وربما نكون قد استغفنا وقتنا. وهناك طلب لممارسة حق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة ستعقد يوم الثلاثاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر، في نهاية جلستها الصباحية، في احتفالها التقليدي لمنح الشهادات لتخرج الزملاء المتخرجين من برنامج نزع السلاح.

وفقا للقرار المعتمد في وقت سابق اليوم، ستجتمع اللجنة مرة أخرى صباح يوم الإثنين في قاعة الاجتماعات هذه لمواصلة المناقشة المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

رفعت الجلسة الساعة 13/10.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): نرى أن وفد أرمينيا قد حدد لنفسه هدفا واضحا. وغني عن القول إن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية. ويجب على أرمينيا أن تتخلى عن خطاباتها الاستفزازية والسخيفة، وأن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها الدولية، وأن تلتزم بتطبيع العلاقات بين الدولتين على أساس القانون الدولي. ونكرر مطالبتنا لأرمينيا فيما يتعلق بتقديم المعلومات الكاملة عن حقول الألغام. وسيسهم ذلك أيضا في بناء الثقة بين البلدين، فضلا عن عملية التطبيع بين بلدينا.